

30

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

مجلس الأمة

العدد الثلاثون مارس - أفريل 2007

17 ماي الموعد المتجدد مع الممارسة الديمقراطية



في محاضرة بمقر مجلس الأمة

رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي :



المسألة الأمنية من أولويات
السياسات الأوروبية

أجود إلى حد

2007 ... إلى 17

« .. ستعيش بلادنا عما قريب حدثا هاما
بمناسبة تجديد المجلس الشعبي الوطني
المقرر إجراؤه يوم 17 ماي 2007،
والإنتخابات هذه التي تم العمل على،
تنظيمها وفقا للدستور في الأجل
المنصوص عليها تعكس على أكثر من وجه
استقرار مؤسسات الجمهورية واستحكام
مسار بناء دولة الحق والقانون والتمكين
لديمقراطية الذي خضناه بلا رجعة .. »

من تعليمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
بمناسبة الإنتخابات التشريعية.

في هذا العدد

- 4 **الجزائر على موعد مع محطة بارزة في مسار الممارسة الديمقراطية**
- 08 **مجلس الأمة يستنكر بقوة الاعتداء الإجرامي بالعاصمة**
- 09 **"ثقافة" المساحات الخضراء**
- 11 **التتالي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف**
- 12 **..لضمان حقوق المؤجر والمستأجر
تكييف الأحكام القانونية المتعلقة بالإيجار**
- 14 **تعاون**
- 14 **رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي في زيارة للجزائر
الشراكة وقضايا الأمن والاستقرار**
- 15 **المسألة الأمنية من أولويات السياسات الأوروبية**
- 17 **بعثة من رئيس المجلس
السيد عبد الله قلال رئيس مجلس المستشارين التونسي في الجزائر**
- 18 **إستقبالات**
- 20 **الأبواب المفتوحة**
- 20 **«من صوت الجزائر المكافحة إلى قلعة إعلامية ثقافية»
معرض المؤسسة الوطنية للإذاعة الجزائرية**
- 22 **ندوات**
- 22 **في دورة تكوينية وبمشاركة NCSL
«إعداد الميزانية والرقابة البرلمانية .. أدوات وتقنيات»**
- 24 **دور موظفي البرلمان
في إجراءات الميزانية**
- 27 **قبيل تشريعات 17 ماي
دعوة لتوسيع التمثيل النسائي داخل البرلمان**
- 28 **متابعات**
- 28 **ورشة دولية حول التصحر في إفريقيا**
- 29 **ندوة برلمانية حول:
التجارب الجزائرية، الفرنسية
والألمانية في مجال التشريع**
- 30 **النشاط
الخارجي**
- 30 **الندوة العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة
القوانين الخاصة بالتسهيلات
المقدمة للمعاقمين**
- 31 **المدار البرلماني**
- 34 **إصدارات**



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقبوي
بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عمبروش قط

الخراج:
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - (ANEP) رويبة
ر.ت.م.د. : 2641 - 1112
الايداع القانوني رقم: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz

الجزائر على موعد مع محطة بارزة



مشروعاً قانونين في غاية الأهمية

أود باسمكم زميلاتي وزملائي أن أرحب بكافة ضيوفنا في مقر مجلس الأمة، وأن أشكرهم على تلبيتهم دعوتنا ومشاركتنا المناسبة... مناسبة افتتاح دورة الربيع العادية... في مجلس الأمة.

... من شهر كنا قد افترقنا على أمل اللقاء بكم مرة أخرى بمناسبة الافتتاح الرسمي لدورة الربيع العادية... وها نحن (والحمد لله) نلتقي اليوم بنفس المكان...

افتتاح دورة البرلمان هي دائماً مناسبة يتم فيها الإعلان عن انطلاق أشغال البرلمان (وفقاً لأحكام الدستور) وهي تعد -دائماً- فرصة يتم خلالها تحديد محاور العمل الذي ينتظر الهيئة خلال الفترة...

وسيراً على هذه السنته، أقول من البداية أن الدورة بما ستعكف على دراسته والبت فيه من نصوص... وبما سيتخللها من نشاطات ومن مواعيد واستحقاقات، ستكون واحدة من المحطات البارزة في مسار ترسيخ البناء المؤسساتي وتكريس الممارسة الديمقراطية وتأكيد التعددية السياسية وإثراء التجربة الانتخابية في بلادنا...

لئن كانت فترة انعقاد الدورة حافلة بالنشاطات ذات الطابع السياسي والحزبي «الذي تحتمه الظروف وتفرضه المناسبة»، فإن ذلك لن يؤثر سلبياً على النشاط التشريعي العادي في مجلس الأمة...

أثناء الدورة سيكون أعضاء مجلس الأمة مطالبين بدراسة وتحديد الموقف من عدد معتبر من النصوص الهامة. نصوص تتعلق بقطاعات العدالة والتربية والتعليم والبيئة والحياة الاقتصادية بالإضافة إلى مشاريع أخرى... نتوقع أن تعمل الحكومة على برمجتها خلال الفترة...

ألقى السيد

عبد القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة كلمة
في افتتاح دورة الربيع
لسنة 2007، تحدث
فيها عن خصوصيات
الدورة التي تتزامن مع
موعد انتخابي هام
(الانتخابات التشريعية
في 17 ماي) وتناقش
عدداً من مشاريع
القوانين ذات الصلة
على الخصوص بقطاع
العدالة... وأخرى تهتم
مجالات البيئة والتربية
والتكوين، كما تطرق في
سياق كلمته إلى الوضع
العام في البلاد.

المؤكد الآن هو أن البرلمان سيدرس ويحدد الموقف من كل هذه المشاريع... ويأتي في مقدمتها قانونين في غاية الأهمية ونعني بهما مشروع قانون الإجراءات المدنية ومشروع القانون المعدل للقانون المدني...

وتجد هذه الأهمية مبررها في كونها تدخل إصلاحات جذرية جديدة تعزز النهج الذي اعتمده القطاع في مجال الإصلاح وهي تعديلات ترمي إلى تطوير كفاءات حل النزاعات المدنية والإدارية... وتبسيط شروط التقاضي أمام المحاكم المدنية وهي بنفس الوقت تعطي حقوقاً أكبر للمتقاضين وتوفر شفافية أوسع في عمل القضاة ككل...

... مشروع القانون الأول يدخل تحويراً جذرياً على الإجراءات المعمول بها في المحاكم الإدارية. وهو يحقق توازناً حقيقياً بين المتقاضين في المنازعات الإدارية من جهة، وبين المتقاضي والإدارات المعنية بالدعوى من جهة ثانية... هذا القانون جاء كذلك ليمنح القاضي الإداري صلاحيات أكبر واستقلالية أوسع... تجاه السلطات الإدارية... في الوقت الذي يقي فيه المتقاضي من احتمالات الوقوع تحت طائلة التعسف الذي قد يمارس من قبل أعوان الإدارة وباسم الإدارة.

... أما فيما يخص التعديل الخاص بالقانون المدني فإنه من القراءة المتمعنة تبين أن هذا الأخير أدخل تعديلات أساسية على كيفية إجراء العقود المدنية وخاصة تلك المتعلقة بعقود الإيجار...

... إنكم، سيداتي سادتي، تعلمون أن السوق العقاري بشروطه المرعية الآن هو سوق مغلق ويشوبه إختلال واضح يضر بمصلحة المؤجر على حساب المستأجر... ولئن جاء المشروع لمعالجة هذا الوضع فهو جاء كذلك لتبسيط الإجراءات وتحقيق الإنصاف بين طرفي العقد... لكنه بالوقت ذاته عمل على احترام قاعدة الحقوق المكتسبة فضمن بنوده أحكاماً انتقالية راعي فيها أوضاع العقود السارية المفعول لدى صدور القانون المقترح.

فجى مسار الممارسة الديمقراطية



النشاطات والوظائف... وهو قانون يرمي إلى حماية الدولة والمؤسسات التابعة لها من تزايد تسرب ومغادرة بعض إطارات القطاع العام والالتحاق بالقطاع الخاص. أي أنه جاء ليضع حداً لنزيف هذه الثروة البشرية الهامة (التي أنفقت عليها خزينة الدولة المال الكثير...) ... وهي في كل يوم في تناقص متزايد...

– الأمرية الرئاسية الثانية التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية تهدف في نهاية مقاصدها إلى التخلي عن مركزية القرار المطبق في مجال منح تصاريح استغلال المقالع والمحاجر والتي يمنحها القانون المرعي إلى السلطة الوصية –الوزارة–.

أما اليوم، وبموجب أحكام المشروع الجديد، فإن صلاحية منح هذه التراخيص ستعود إلى سلطة والي الولاية ح تيسيراً للعمل... وتوفيراً للمرونة والسرعة التي تتطلبها طبيعة استغلال هذا القطاع خاصة في المرحلة التي تقطعها بلادنا في مجال التنمية... وهي تأتي أيضاً استجابة للطلبات التي ما فتئت السلطات المحلية والمواطنين يدعون لها لدعم وتيرة التنمية على المستوى المحلي وتعميم الشفافية في التعامل وعلى كافة المستويات وفي كافة المجالات.

الطريق إلى التمثيل عبر الحق السيادي للشعب في الاختيار

يتزامن إنعقاد الدورة هذه المرة مع انتهاء عهدة نواب الأمة في المجلس الشعبي الوطني...

وفي مثل هذه المناسبات... تبدي الهيئة التنفيذية (لأسباب موضوعية) تفهماً واضحاً لواقع الظرف فتكتفي بتسجيل مشاريع النصوص ذات الطبيعة الخاصة أو الاستعجالية... وهي (من باب الاحتياط) تقترح في كل مرة إبقاء باب تسجيل مشاريع نصوص جديدة مفتوحاً... وهو الأمر الذي تم اعتماده هذه المرة أيضاً...

... ولعل الحكمة التي توخاها مشروع القانون هذا هو كونه وفر الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص وملاك المساكن وشجعهم على التأجير أو البناء.

قطاعات هامة في جدول أعمال الدورة

أثناء الدورة سنكون مطالبين أيضاً بمناقشة وتحديد الموقف من نصوص هامة أخرى نذكر منها –على سبيل المثال– ذلك المتعلق بتسيير وحماية وتطوير المساحات الخضراء... الذي لا يقل –هو الآخر– أهمية وحساسية عن غيره من النصوص السابقة ذات الصلة بالقطاع والتي صادق عليها مجلسنا من قبل...

وهو يندرج في سياق مخطط برنامج فخامة رئيس الجمهورية الخاص بالتنمية المستدامة وصيانة البيئة... ويتمشى مع مضمون توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتي سبق لبلادنا أن وقعت عليها...

خلال هذه الدورة سوف نناقش ونحدد الموقف من مشاريع قوانين أخرى هامة، وهي مشاريع تتعلق بتوجيه المنظومة التربوية والتكوين.

– والأمر هنا يتعلق بمشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية وذلك المتعلق بالتكوين المهني اللذين بفضلهما سيتم تدقيق المهام وحقوق عمل هذه القطاعات المكونة لمنظومتنا التربوية ويهيئها لأن تكون مساهمة للتطور ومتماشية مع مستلزمات واقعنا الاقتصادي والاجتماعي...

هكذا فإن مشروع القانون الخاص بالتكوين المهني من جهته أتى ليحتم المراجعة الكلية للقطاع وليصبح التكوين المهني خياراً مفضلاً لدى أبنائنا وليس خياراً ثانوياً لإدماج أولئك الذين لم يوفقوا في دراستهم...

مجلس الأمة سوف يحدد الموقف من أمرين رئاسيين تم إصدارهما ما بين دورتي البرلمان، ونعني بهما :

– الأمر المتعلق بحالات التنافي مع ممارسة بعض

وحبذا لو أن هذه الأحزاب وكل المشاركين في المنافسة يتفوقون على اعتماد وثيقة شرف يلتزم الجميع بالتقيد بها واحترام بنودها... وبذلك يكون الجميع قد ساهم في الرفع من مستوى نقاش الحملة ووفر شروط نجاحها...

... ما نأمله في هذه المنافسة أيضا أن تكون ترشيحات الأحزاب لهذا الاستحقاق ترشيحات نوعية...

... ذلك أن بلادنا (بما بذلته من جهود في ميدان التعليم) أصبحت تتوفر على مخزون بشري نوعي ضخم ومقدر...

فلتستعن هذه الأحزاب وهذه الفعاليات من رصيد هذا المخزون ولترشح من بينه من هو الأحسن والأكثر اقتداراً...

وإننا لنعتقد أن باعتماد الأحزاب والفعاليات لهذا الخيار، سوف تستفيد في آن واحد الأحزاب والفعاليات والبلاد معاً،

لأن شعبنا باستمرار دعم الكفاءة والاقتدار،

خاصة وأن مهمة صناعة القوانين ومناقشة برامج الحكومات ومتابعة تنفيذها تستوجب بالضرورة كثيراً من الاقتدار وكثيراً من الكفاءة...

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نود التأكيد على أمر آخر ذي صلة بالموضوع... وفيه نقول إذا كان الدستور يساوي بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات فإن القانون بالمقابل يجب أن يكون صارماً في وجه... كل من وقف أو يقف ضد القانون وضد الوطن.

شعبنا بالماضي أجرى منافسات انتخابية عديدة وهو أجراها عموماً في ظروف عادية. أملاً أن يخوضها هذه المرة بنفس الروح فيختار من بين البرامج ما هو أحسن ومن الأسماء من هي أكفأ... لأن عملية التشريع وشرف الانتماء إلى المجلس الشعبي الوطني كانت باستمرار عملية ذات طبيعة خاصة وكان معيار الاقتدار والكفاءة هو الأساس فليكن الأمر كذلك هذه المرة أيضاً

... إننا نقول هذا وإن كنا ندرك أن شعبنا يعرف هذه الحقائق ومن المؤكد أنه سوف يعمل بها.

في المواعيد الانتخابية التي نظمناها خلال السنوات الماضية وفقت بلادنا في إقامة المؤسسات الدستورية



... ذلك أن دورة الربيع الحالية، سيداتي سادتي، تتزامن كما تعرفون مع موعد مواطني هام... حيث سيدعى خلالها الشعب الجزائري مرة أخرى، إلى ممارسة حقه السيادي في الاختيار الحر للرجال والنساء الذين يراهم مناسبين للتعبير عن إرادته ضمن المؤسسة الدستورية التي تساهم في صناعة القوانين التي تنظم المجتمع.

إن... خلال هذا الموعد ستكون الساحة الوطنية بالتأكيد مسرحاً لمنافسة شديدة ونقاشات سياسية ستكون بالتأكيد هامة وفيها ستخوض كل الفعاليات السياسية والحزبية غمارها... ومن المؤكد أن كل هذه الجهات ستسعى «(كل حسب لونها وتوجهها السياسي)» إلى إقناع المواطنين بسداد خياراتها وأهمية برامجها واقتدار مرشحها...

... وفي كل هذا فإن مجلس الأمة -الذي من فترة قصيرة جدد نصف أعضائه- لن يكون بعيداً عن أجواء هذا النقاش السياسي ذي الطبيعة الخاصة... وهو سيشترك من خلال أعضائه الذين سوف يدافعون ولا شك عن قوائم وبرامج عائلاتهم السياسية. «(بالطبع الآراء والأفكار التي يتبناها الواحد والآخر لن تلزم الهيئة)».

التنافس في كنف ضوابط القانون والاحترام

... إننا بقدر ما ندعم هذه المشاركة ونعتبرها حقاً مشروعاً لكل عضو بقدر ما ندعو كافة الزملاء إلى المشاركة في هذا الاستحقاق الوطني البارز بقدر ما نطالبهم بالتحلي بروح المسؤولية (التي باستمرار تحلوا بها)... والمساهمة في الرفع من مستوى هذه العملية الوطنية والمشاركة في إنجاح مسعى أخلفتها، من خلال اعتماد الأساليب والطرق الأكثر رقياً ورياسة وأخلاقية... في مجال الدفاع عن المواقف والبرامج وأيضا القوائم...

وأملنا أن تكون هذه المشاركة وهذا الدفاع في إطار الاحترام للآخر...

... وفي نفس الاتجاه فإننا نهيب بكل المشاركين في هذه المنافسة -التي نريد لها أن تكون شريفة- أن يعملوا على إضفاء الطابع الأخلاقي بل أقول الطابع الحضاري على أجوائها...

إن الجزائر مدعوة بالأغلبية الساحقة من أبناء شعبها لن تحييها الشعارات... ولن يززع من إيمانها الراسخ بالصالحية الوطنية مثل هذه الأعمال -وان هي آلت بعض الشيء وعكرت الأجواء لبعض الوقت-
...»





مجلس الأمة سيشارك
من خلال أعضائه
الذين سوف يداخون
ولا شك عن قوائم
وبرامج عائلاتهم
السياسية. (بالطبع
الآراء والأفكار التي
يتبناها الواحد والآخر
لن تلزم الهيئة).

كنا نعتقد أن وقوف الشعب ولأكثر من مرة مع دعم سياسات السلم والمصالحة وسيادة الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاه للشعب... أقول كنا نعتقد أن الرسائل التي وجهها الشعب من خلال هذه المواقف قد وصلت للجميع وأن الفئات الضالة قد التقطتها واستخلصت الدروس منها، وأنها ستستغل هذه السانحة للاعتراف بالخطأ والاندماج في المجتمع لكن -للأسف- التعصب والتحجر بل أقول الضلالة لا تزال سائدة لدى هذه الجماعات...

... إننا لهؤلاء وأولئك نقول أن الجزائر لن تكون كما هم يتوهمون وأن استبدال التسميات والاستعانة بالشارات الوافدة من بعيد لن تساعدهم على لفت الانتباه ولا كسب النتيجة...

إن الجزائر مدعومة بالأغلبية الساحقة من أبناء شعبها لن تخيفها الشعارات... ولن يزعزع من إيمانها الراسخ بالمصالحة الوطنية مثل هذه الأعمال -«وإن هي أمت بعض الشيء وعكرت الأجواء لبعض الوقت...»

شعبنا تلحّ من المحنة (وهو مستفيداً من تجربة السنوات المرة) لقادر على إفضال وإحباط كافة المخططات التي يحاول البعض تنفيذها ضد مصلحته.

إننا بهذه المناسبة نود أن نشيد أيضاً بشجاعة ويقظة كافة أسلاك الأمن في بلادنا كما أننا ندعو كل المواطنين والمواطنات إلى مزيد من الحذر واليقظة لإفضال كافة محاولات قوى الشر والغدر التي تستهدف بلادنا وشعبنا... وندعوهم إلى ضرورة التحرك الفاعل دفاعاً على المكاسب الكبيرة التي حققتها البلاد بفضلهم وبفضل أحكام المصالحة الوطنية...

بعد أيام ستكرر المناسبات التي فيها سوف نلتقي لدراسة وتحديد الموقف من مشاريع النصوص المبرمجة ومن المشاركة في نشاطات عديدة أخرى نعمل اليوم على إعدادها. وإلى ذلك الموعد أتمنى التوفيق للجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وهي وفرت لها كامل شروط العمل وقد عملت هذه المؤسسات واجتهدت وأرست لنفسها قواعد عمل يمكن وصفها عموماً بالجيدة، الأمر الذي مكنها من فرض نفسها في الميدان سواء على صعيد العمل التشريعي أو العمل البرلماني. ونتيجة هذه الجهود أصبح بالإمكان القول أن لبلادنا والحمد لله مؤسسات شرعية حقيقية أدت وتؤدي دورها عادياً.

نحو تعزيز الثقة وإرساء المصداقية

... أما اليوم، فإن ما هو مطلوب تحقيقه وتعزيز مكانته في هذه المؤسسات هو أن تقوي رصيد مصداقيتها عبر زيادة تحسين أساليب عملها وتقوية الصلة مع محيطها والاجتهاد في تطوير أدائها...

بلادنا بفضل السياسة الرشيدة التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية نجحت في كسب دعم المواطن وجعلته في أغلبيته الساحقة ينحاز لخياراته... ولقد ساهمت النتائج الإيجابية التي حققتها مؤسسات البلاد «(خلال الفترة)»، نقول ساهمت في تقوية هذا الانخراط لصالح التوجه... الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول أن الأمور تسير في الاتجاه الذي يقوي ديناميكية ثقة الشعب بالدولة وتعظم مصداقيتها لديه...

وهذا في حد ذاته يعد عنصر إرتياح ويشجع الدولة على ضرورة مواصلة الجهد ذاته...

ولتكن الانتخابات القادمة محطة أخرى تثبت ونؤكد فيها هذا التوجه...

رسالة المصالحة قوية والإيمان بها أقوى

بودي في الأخير أن أقف عند تطورات غير مريحة عرفت بها بلادنا هذه الأيام... وأقول فيها: أن تكرر وقوع بعض العمليات الإرهابية «الجبانة» إن دلت على شيء فإنما تدل على أن مرتكبيها يعيشون حالة إرباك حقيقي إختلطت لديهم فيها الأوراق وهم بأعمالهم النكراء يظهرون وكأنهم في زمان غير زمانهم... وأن سلوكهم يثبت مرة أخرى أن فهمهم لقراءات أحداث التاريخ هو فهم أكل عليه الدهر وشرب...



مجلس الأمة يستنكر بقوة الاعتداء الإجرامي بالعاصمة



الجميع يدركها وهي أن هذه الجماعات (بعد أن فقدت الأمل في استمالة المواطن ...) هاهي تستهدف الشعب بكامله ... وكأنها بأعمالها هذه تريد الانتقام منه ... لأن هذا الأخير اختار خيار السلم والمصالحة. فلم يبق لهؤلاء سوى عزلتهم فانساقوا وراء التدمير والقتل...

لكنهم لن يفلحوا... وان مخططاتهم سوف تبوء بالفشل وإن هي استعانت بأوامر ترد إليها من بعيد...

... وإن مثل هذه الأعمال لن تغير من تصميم الجزائريين والجزائريات ولن تؤثر على تصميم الدولة في تحقيق السلم والمصالحة ... ولا في مواصلة جهود التنمية والبناء والتشييد لأن في ذلك الرد المناسب على هذه الفئة الضالة.

... إننا في مجلس الأمة مثل بقية مكونات المجتمع وكافة هيئات الدولة نود أن نجدد استنكارنا لهذه الأعمال الإجرامية الجبانة ونقدم تعازينا للأسر الضحايا ونتمنى الشفاء للجرحى وندعو المواطنين والمواطنات إلى مزيد من اليقظة ومزيدا من العمل لتفويت الفرص على أعداء الوطن...

وأدعو الجميع للوقوف دقيقة صمت على أرواح الضحايا.

واعتبر أن هذه العمليات تؤكد "إصرار بعض الضالين الموغلين في معاداة الشعب على زرع الموت والرعب في وقت تتجه فيه البلاد إلى ترسيخ قواعد السلم والاستقرار بعد إقرار الأمة بالإجماع ميثاق السلم والمصالحة وفي أجواء الاستعداد لأحد أهم الاستحقاقات في مسار بناء دولة المؤسسات عبر الاختيار الشعبي والنهج الديمقراطي".

وأكد مجلس الأمة أنه إذا كانت هذه العملية بما خلفته من خسائر جسيمة وأضرار بالغة مدعاة للألم "فإنها بالتأكيد" لن تقف في طريق المجتمع وسعيه نحو تعزيز مكسب الأمن والاستقرار وتدعيم تثبيت أركانه".

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وفي افتتاح جلسة يوم 15 أبريل 2007، جدد موقف المجلس المستنكر والمدند بهذا الاعتداء الإرهابي الأثم :

قبل انطلاق أشغالنا أود ، زميلاتي زملائي، أن أستسمحكم عذرا للتوقف بعض الوقت عند أحداث يوم الأربعاء الماضي.

ومن البداية أود أن أؤكد على تجديد موقفنا المستنكر والمدند بهذا الاعتداء الإرهابي الأثم ... الذي كانت العاصمة مسرحا له ...

وأقول أن هذه الأحداث جاءت بالواقع لتؤكد مرة أخرى تمادي مقترفيها بالسير في طريق الضلال وفي انتهاج سلوك الشر والعدوان ... وأن هذه العمليات إن دلت على شيء فإنما تدل (للأسف) على تجذر نزعة التدمير والحقد (ضد الشعب الجزائري) في عقول ونفوس هذه الجماعات...

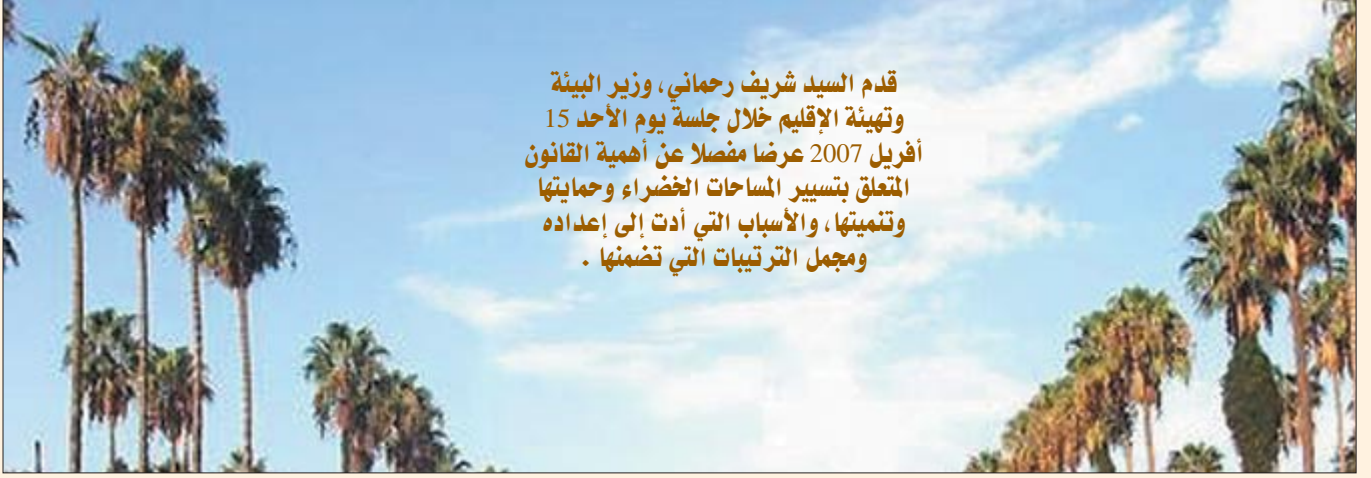
لكن هذه الأعمال على الرغم من بشاعتها فلن تؤثر تأكيداً في مسيرة التاريخ وهي لن تنال من إرادة وتصميم البلاد الرامية إلى مواصلة مسيرة السلم والمصالحة الشاملة وعلى تثبيت أركان الدولة ونظامها الجمهوري وتحقيق الاستقرار وتوفير شروط العيش الكريم للمواطن...

... إن تفجيرات الأربعاء الماضي إن هي تسببت للأسف في زهق أرواح ابرياء عزل فهي جاءت لتؤكد على حقيقة أصبح

استنكر مجلس
الأمة بقوة
الاعتداء
الإجرامي الذي
استهدف يوم
الأربعاء 11
أفريل 2007
كل من مبنى
قصر الحكومة
ومقر الأمن
العضري لباب
الزوار معربا عن
تضامنه
وتعاطفه مع أسر
الضحايا
والمصابين .



"ثقافة" المساحات الخضراء



قدم السيد شريف رحمانى، وزير البيئة
وتهيئة الإقليم خلال جلسة يوم الأحد 15
أفريل 2007 عرضا مفصلا عن أهمية القانون
المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها
وتنميتها، والأسباب التي أدت إلى إعداده
ومجمل الترتيبات التي تضمنها .

- الحضائر الحضرية والمجاورة للمدينة ،
- الحدائق العامة،
- الحدائق المتخصصة،
- الحدائق الجماعية أو الإقامية،
- الحدائق الخاصة ،
- الغابات الحضرية ،
- الصفوف المشجرة.

ويتم تصنيف المساحة الخضراء عبر مرحلتين الأولى مرحلة دراسة التصنيف والجرد والثانية مرحلة التصنيف وذلك عن طريق لجنة وزارية مشتركة للمساحات الخضراء تنشأ حسب نص القانون، مهمتها دراسة ملفات تصنيف المساحات الخضراء وإبداء رأيها في التصنيف المقترح وإرساله للسلطات المعنية .

وللنص أحكام جزائية في بابه الرابع إذ يعاقب كل من تسبب في تدهور المساحات الخضراء أو قلع الشجيرات بالحبس من ثلاثة

المستدامة وذلك عبر 43 مادة وزعت على خمسة أبواب .

أما عن أهدافه فتتمثل في :

- تحسين الإطار المعيشي الحضري،
- صيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة،
- ترقية إنشاء المساحات الخضراء من كل نوع،
- ترقية توسيع المساحات الخضراء بالنسبة للمساحات المبنية،

- إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء، تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة.

وتشكل المساحات الخضراء بموجب هذا القانون المناطق أو جزء من المناطق الحضرية غير المبنية، والمغطاة كلياً أو جزئياً بالنباتات والموجودة داخل مناطق حضرية أو مناطق يراد بناؤها، ويكون تصنيف تلك المساحات الخضراء حسب القانون إلى:

فئص القانون حسب وزير البيئة وتهيئة الإقليم يدخل في إطار ترسيخ المحافظة على البيئة وإزالة التلوث الصناعي والحفاظ على التوازن البيئي والأنظمة الإيكولوجية، وتحسين العيش والمعيشة في إطار المجمعات العمرانية خاصة وأن المساحات الخضراء في الجزائر عرفت في السنوات الماضية تراجعاً وإهمالاً على المستوى الإقليمي والوطني، كما أنه يرمي إلى سد الفراغ القانوني في ميدان الحفاظ على المساحات الخضراء والحدائق العمومية.

مضيفاً أن نص القانون صنف المساحات الخضراء إلى سبعة (07) أصناف، كما حدد الجهات التي تتولى التصنيف والتسيير وكيفية منح رخص البناء وحالات رفضها وتخصيص جزء من الأرض المراد بنائها للمساحات الخضراء. شارحاً أدوات تسيير هذه المساحات من إعداد مخطط تسييرها إلى صيانتها وتنميتها).

كما أوضح وزير تهيئة الإقليم والبيئة أنه بموجب هذا القانون تم منع قطع الأشجار ووضع اللوحات الإشهارية في هذه المساحات الخضراء وكذا منع رمي الأوساخ والنفايات فيها، وكل مخالفة لهذه الأحكام والترتيبات يعاقب مرتكبها وفقاً للأحكام الجزائية التي تضمنها نص القانون.

نص القانون

الإلزامية إدراج المساحات الخضراء

في كل مشروع بناء

يهدف نص القانون حسب المادة الأولى منه إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية



.. تكريس ثقافة المساحات الخضراء....

بعد الاستماع لرد وزير البيئة وتهيئة الإقليم حول انشغالات وإستفسارات أعضاء المجلس، عقدت لجنة التجهيز والتنمية المحلية اجتماعا أعدت فيه تقريرها التكميلي الذي صادقت عليه والذي يحتوي على جملة من التوصيات:

1 - ضرورة تكريس ثقافة المساحات الخضراء لدى المواطن،

2 - إشراك كل المعنيين والفاعلين في تطبيق نص القانون،

3 - تزويد الجهات المختصة بالإمكانات والوسائل اللازمة لتأدية عملها بشكل أنجع،

4 - سهر السلطات المعنية على احترام أحكام نص القانون وتطبيقه تطبيقاً صارماً بما يضمن تفادي كل انزلاق،

5 - الإسراع في إعداد النصوص التنظيمية لهذا الإطار التشريعي ومن ثمة العمل على تجسيده ميدانياً في أقرب وقت.

وقد صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 17 أفريل 2007 على نص القانون المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور الوزير المنتدب المكلف بالبيئة رشيد بكرزازة نيابة عن شريف رحماني وزير تهيئة الإقليم والبيئة .



ضروري ولا بد منه، كذلك الشأن بالنسبة للجمعيات التي تشكل أساساً قويا لمساندة هذه السياسة .

موضحاً أن القيام بعملية دراسة التصنيف ستكون بالموازاة مع الجرد ثم تليها عملية التصنيف مؤكداً على العمل المشترك بين جميع القطاعات المعنية بنص القانون .

أما عن قضية عجز الجماعات المحلية فأكد الوزير أنه سيتم تناوله في إطار المراجعة الشاملة للمالية المحلية وفضلاً عن ذلك فإن الأعباء المترتبة عن إنشاء هذه المساحات الخضراء وصيانتها يتكفل بها كل معني على مستواه.

فيما يخص نزع الملكية لإنشاء مساحة خضراء فقد أكد الوزير أنه يمكن اللجوء إلى ذلك من أجل المنفعة العمومية وإذا إقتضى الأمر ذلك. وعن رخصة قطع الأشجار فهي من صلاحيات صاحب أو مسير الفضاء بعد قيامه بدراسة تقنية .

أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من عشرين ألف دينار (20,000 دج) إلى خمسين ألف دينار (50,000 دج) ، كما يعاقب نص القانون كل شخص يهدم كلا أو جزءاً من مساحة خضراء مع نية الاستحواذ على الأماكن وتوجيهها لنشاط آخر بالحبس من ستة أشهر إلى ثمانية عشر شهراً وبغرامة مالية من خمسمائة ألف دينار (500,000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)، إلى جانب أحكام جزائية أخرى تصل مدة السجن فيها من ستة أشهر إلى سنة.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد عرض الوزير تدخل أعضاء مجلس الأمة ل طرح استفساراتهم وانشغالاتهم حول نص القانون حيث أشاروا إلى وجود غموض والتباس بشأن أسبقية مرحلة دراسة التصنيف والجرد على مرحلة التصنيف في المادة (7).

وأن نص القانون قد أغفل في تحديد الجهة المختصة بمنح رخصة قطع الأشجار.

كما تساءلوا عن الإمكانات التي يمكن توفيرها للجماعات المحلية لحماية وتطوير وصيانة المساحات الخضراء مع العلم أنها تفتقر للموارد المالية ؟

وعن الكيفية التي ستم بها عملية التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بتطبيق أحكام هذا القانون ؟

و هل يمكن تطبيق إجراء نزع الملكية من أجل منفعة عمومية لإنشاء مساحات خضراء؟

إشراك المواطن في تنمية المساحات الخضراء

خلال رده على أسئلة وانشغالات أعضاء مجلس الأمة أكد وزير تهيئة الإقليم والبيئة السيد شريف رحماني أنه يتعين إرفاق نص القانون بسياسة من شأنها بعث وترسيخ ثقافة بيئية، وضرورة إشراك المواطن في عملية تطوير وتنمية المساحات الخضراء أمر



التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف

وقد صادق أعضاء مجلس الأمة، يوم الأحد 15 أبريل 2007، على نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-07، المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور السيد احمد النوي، ممثل الحكومة.

قدم السيد احمد النوي، ممثل الحكومة، عرضاً حول نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر 01-07، والمتضمن ثماني مواد جاءت بغرض وضع تدابير احترازية للمحافظة على مصالح الدولة من ظاهرة هدر قدرتها التأطيرية لفائدة القطاع الخاص أو الأجنبي، تحت إغراءات اجتماعية ومهنية، مما قد يلحق ضرراً بمصالح الدولة وفروعها.

المختصة عند مخالفة الأحكام الواردة في المادة الثانية والثالثة والرابعة من هذا القانون.

وارتكز هذا التشريع الخاص على مجال تطبيق هذا النص والأشخاص المعنيين به، وهو ما تضمنه أحكام المادة الأولى منه، إذ نصت على أنه يدخل تحت طائلة حالات التنافي شاغلو مناصب التأطير أو كل من تقلد وظيفة مصنفة على أنها عليا في الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية والاقتصادية، وتشمل أيضاً سلطات الضبط وكذا الهيئات العمومية والمماثلة التي تتولى مهام المراقبة أو التحكيم.

تهديل في قانون المناجم يضمن «اللامركزية»



وفي هذا الإطار تم تفويض صلاحيات منح وسحب رخص استغلال مقالع الحجارة والمرامل للولاية، بعد استشارة الوكالتين المنجميتين ومصالح الولاية المؤهلة بعد أن كانت هذه الصلاحيات مخولة للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية.

كما يهدف النص إلى تكريس فك مركزية السلطات وتبسيط الإجراءات مع تعزيز الدور الاستشاري للوكالتين المنجميتين والصرامة مع احترام القانون.

صادق مجلس الأمة خلال جلسة علنية يوم الأحد 15 أبريل 2007، على نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 02-07 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-07 المتضمن قانون المناجم.

ويهدف النص الذي قدم من طرف السيد شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم، إلى إدخال تعديلات على بعض أحكام القانون رقم 01-10، ترمي إلى تلبية احتياجات برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية، وتكييف قانون المناجم بما ينسجم مع هذا البرنامج ويحقق أهدافه.

كما نص الأمر على حالات التنافي لشاغلي المناصب والوظائف المذكورين خلال فترة نشاطهم بأنفسهم أو عن طريق آخرين، أو أن تكون لهم مصالح لدى المؤسسات أو الهيئات التي يتولون مراقبتها أو الإشراف عليها أو التي أبرموا صفقة معها أو أصدروا رأياً عقد صفقة معها. وترمي هذه الأحكام إلى وضع حد لأي تجاوزات أو إثراء غير مشروع

وتطرق المشرع إلى تحديد حالات ومدد التنافي لنفس الأشخاص بعد انتهاء مهامهم، وذلك بمنعهم لمدة سنتين من مزاولة أي نشاط استشاري أو مهني أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لدى المؤسسات أو الهيئات التي سبق لهم التعامل معها في إطار مهامهم السابقة

وتم إلزام المعنيين بحالات التنافي بعد انقضاء السنتين المحددة، بتصريح كتابي لمدة ثلاث سنوات أمام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وحسب الحالة، آخر هيئة مستخدمة أو السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية من أجل شهر واحد، ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وذلك حماية لمصالح الدولة ومؤسساتها العمومية.

وأورد الأمر المخالفات التي قد ترتكب من قبل المشمولين بحالات التنافي والعقوبات المقررة لهذه المخالفات، وتم تكييفها على أنها جناحة خاصة يعاقب مرتكبوها بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من مائة ألف إلى ثلاث مائة ألف دينار. كما تتم معاقبة كل من لم يصرح عند انقضاء المهلة المنصوص عليها في المادة الرابعة بغرامة من مائتي إلى خمس مائة ألف دينار جزائري. كما تم تحديد الجهات المخول لها إخطار الجهات القضائية



..لضمان حقوق المؤجر والمستأجر

تكيف الأحكام القانونية المتعلقة بالإيجار

60 عاما في القانون الجديد حيث لهم الحق في البقاء في الأمكنة المعدة للسكن، حيث يبقى هؤلاء الأشخاص يتمتعون بهذا الحق إلى حين وفاتهم مع استبعاد الورثة أو غيرهم من هذه الأحكام.

ليؤكد الوزير في الأخير أن هذه التعديلات ستجعل التشريع الحالي منسجما ومتكيفا مع الأنظمة والقواعد المتبعة في مجال التعاملات المتعلقة بالملكية الخاصة وحرية التعاقد وفتح مجال التنافس بصفة عامة في كل ما يتعلق بالحرية الاقتصادية.

الإيجار وهذا ما لم ينص عليه القانون السابق، كما اشترط القانون الجديد موافقة المؤجر بإذن مكتوب على أي تعديل يقوم به على العين المؤجر والموافقة المكتوبة من قبل المؤجر على أي تصرفات ترد على العين المؤجرة . مضيفا أن القانون الجديد نص على فترة انتقالية بالنسبة للكراءات القائمة التي تستمر في السريان لمدة 10 سنوات بعدها تخضع للتشريع الجديد وذلك لحماية المراكز القانونية القائمة .

كما تمت مراعاة الظروف الاجتماعية للأشخاص البالغين

وتتمثل أحكام القانون المطروحة للتعديل على الخصوص بعقود الإيجار لغرض السكن أو الاستعمال المهني حيث ستسمح بضمان التوازن من حيث الحقوق والواجبات بين المؤجر والمستأجر، والمساواة وتحرير سوق الإيجار وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن .

حيث ألغى النص حسب وزير العدل بعض أحكام القانون المدني كالحق في البقاء في المحل بالنسبة لمستأجر المحل السكني أو المهني، في حين ألزم القانون الجديد اللجوء إلى الكتابة في العقد وتحديد مدة

أكد وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز خلال عرضه لنص القانون أن من أهداف مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المتعلق بالقانون المدني تعديل أحكامه المتعلقة بعقود الإيجار السكني ذات الاستعمال المهني، وترمي هذه التعديلات إلى مطابقة التشريع الساري المفعول مع التطورات السياسية والاجتماعية الراهنة. مشيرا في نفس السياق أن تطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم 93-03 كان يعرقل سوق الإيجار وزاد من حدة أزمة السكن بحيث أصبح المالك يفضل ترك ملكه شاغرا عوض تأجيرها .

نص القانون

في حين عدلت المادة 6 من هذا النص المواد التالية 476 و477 و478 و479 و480 و481 و482 و483 و484 و485 و487 و488 و489 و490 و492 و497 و498 و499 و500 و501 و503 و505 و507 .

في حين ألغى القانون الجديد المواد 470 و471 و472 و473 و474 و475 و504 ومن 508 إلى 537 من الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني لسنة 1975. كما ألغى المادة 20 والفقرتان 2 و3 من المادة 21 والمادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 93-03 لسنة 1993 المتعلق بالنشاط العقاري.

تضمن نص القانون 9 مواد تتعلق ببعض الأحكام المتعلقة بعقود الإيجار لغرض السكن أو الاستعمال المهني، قصد ضمان التوازن من حيث الحقوق والواجبات بين المؤجر والمستأجر والمساواة بين المستأجر لمحل معد للسكن والمستأجر لمحل مهني وذلك بهدف تحرير سوق الإيجار وتشجيع الاستثمارات في قطاع السكن. حيث عدلت المادة 2 و3 من النص الجديد المادة 467 من النص السابق، أما المادة 4 عدلت المادتان 468 و469 من النص السابق، والمادة 5 من النص الجديد تمت النص الجديد بالمادة 469 مكرر ومكرر 1 إلى مكرر4.

إثبات عضوية

8

أعضاء جدد

عقد مجلس الأمة يوم الأحد 15 أبريل 2007 جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة تم خلالها إثبات عضوية ثمانية (08) أعضاء جدد من الثلث الرئاسي بمجلس الأمة. وكانت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان عقدت اجتماعا يوم الاثنين 09 أبريل 2007 برئاسة محمد الصالح زيتوني، رئيس اللجنة قامت خلاله بدراسة عضوية الأعضاء الجدد وأعدت على إثره تقريرا حول إثبات عضويتهم وهم السادة .

بوزييد لزهاري

مصطفى بوديمنة

إبراهيم غومة

رقيق عبد القادر

مسعود زيتوني

رشيد بوغريال

حسان عبد الوهاب

محمد أخاموك



رد الوزير على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

الدولة في إطار الحماية الاجتماعية، كما أن هذا الاستثناء الوارد في هذه المادة لا يشمل المحلات ذات الطابع المهني بل يقتصر على المحلات ذات الطابع السكني فقط.

وعن سؤال حول الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة 469 مكررا والمتمثل في منح المستأجر حق إنهاء عقد الإيجار قبل انقضاء المدة المتفق عليها بسبب عائلي أو مهني والذي اعتبر إجحافا في حق المؤجر أجاب الوزير أنه في هذه الحالة تم مراعاة مبدأ أخف الضررين بين المؤجر والمستأجر.

وحول عدم ورود عبارة تلزم القيام بتحرير محضر معاينة أو بيان وصفي للعين المؤجر في أحكام المادتين 476 و 503 أكد ممثل الحكومة على حرية الأطراف المتعاقدة في القيام بهذا الإجراء أو الامتناع عن القيام به وفقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين. مؤكدا في الأخير أن العقد التوثيقي سند تنفيذي بشرط أن يكون مهورا بالصيغة التنفيذية.

.. من أجل التخفيف من أزمة السكن

بعد استماعها لرد الوزير اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة السيد محمد الصالح زيتوني، رئيس اللجنة، وأعدت تقريرا تكميليا جاء فيه أن نص هذا القانون يهدف إلى تكييف الأحكام القانونية المتعلقة بالإيجار مع مقتضيات الاقتصاد الوطني وتوفير ضمانات أكبر في المعاملات بين الأفراد خاصة في مجال عقد الإيجار السكني والمهني الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع عمليات الإيجار للمساهمة في التخفيف من أزمة السكن.

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس أوضح وزير العدل حافظ الأختام أن المعيار والحكمة من تحديد مدة عشر سنوات (10) على بقاء سريان الإيجارات المبرمة في ظل التشريع السابق الخاضعة له، أن هذه المدة حددت على أساس المحافظة على الحقوق المكتسبة في ظل العقود المبرمة، وللأطراف المتعاقدة تطبيق ما يروونه مناسبا خلال هذه الفترة (كمراجعة الإيجارات، أو تحديد مدة العقد...) على أن يلتزموا بالأحكام الجديدة بعد انقضائها.

أما بخصوص الإيجارات ذات الاستعمال السكني المبرمة مع المؤسسات العمومية وبقائها خاضعة للأحكام الخاصة بها، أكد الوزير بأن الإحصائيات تبين أن مستأجري السكنات لدى المؤسسات العمومية أغلبيتهم من الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود، وبالتالي فهم لا يعانون بصفة مباشرة من مساوئ الأحكام الواردة في القانون القديم، كما أن المؤسسات العمومية إذا كانت مستأجرة فإنها تخضع للأحكام الواردة في هذا النص وإذا كانت مؤجرة فإن معاملاتها تخضع للأحكام الخاصة بها والعقود التي تبرمها في الحالة الأخيرة هي عقود إذعان .

وبخصوص أحكام المادة 507 مكرر التي تمكن الأشخاص الطبيعيين البالغين 60 سنة كاملة من حق البقاء في سكناتهم إلى حين وفاتهم وعدم توسع ذلك لفئات أخرى من المجتمع كالمعاقين، أكد السيد الطيب بلعيز أن هذه الفئات وغيرها تتمتع بامتيازات مقرررة في التشريع الخاص بها ومحمية من قبل

رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي في زيارة للجزائر

المحادثات تناولت : الشراكة وقضايا الأمن والإستقرار



بدعوة من رئيس
مجلس الأمة
السيد عبد القادر
بن صالح، قام
السيد فرانكو
ماريني (Franco
Marini)، رئيس
مجلس الشيوخ
الإيطالي رفقة
وفد هام بزيارة
للجزائر دامت
ثلاثة أيام من 24
إلى 26 مارس
2006.



في حوض البحر الأبيض المتوسط. كما تم
بالمناسبة استعراض القضايا الجهوية
والدولية ذات الاهتمام المشترك.

من جهة أخرى شكّل موضوع حوار الحضارات
والثقافات محوراً هاماً في هذا اللقاء
باعتباره يمثل مسلكاً ضرورياً لتوطيد
التقارب والتفاهم بين الشعوب وإشاعة قيم
التسامح بين الأمم .

لقاءات واستقبالات

أجرى رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي
محادثات مع كل من رئيس المجلس الشعبي
الوطني السيد عمار سعداني ورئيس
الحكومة السيد عبد العزيز بلخادم ورئيس
المجلس الإسلامي الأعلى السيد الشيخ
بوعمران .

تدعيم وتعزيز العلاقات البرلمانية

وفي هذا السياق جرت في أول أيام الزيارة
محادثات بين الوفد البرلماني الجزائري
برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ووفد
مجلس الشيوخ الإيطالي برئاسة السيد فرانكو
ماريني.

تم التطرق خلالها إلى العلاقات المميزة بين
البلدين خاصة في المجال البرلماني وتم بحث
سبل دفعها وإعطائها ديناميكية جديدة
لرفعها إلى مستويات أفضل تماشياً مع
معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين
البلدين.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي تناول
الجانبان علاقات الشراكة القائمة بين الجزائر
والدول الأوروبية وقضايا الأمن والاستقرار



رئيس الجمهورية السيد
عبد العزيز بوتفليقة
خص رئيس مجلس
الشيوخ الإيطالي بمقابلة
يوم الأحد 25 مارس
2007 بحضور رئيس
مجلس الأمة السيد عبد
القادر بن صالح .

في محاضرة بمقر مجلس الأمة رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي: المسألة الأمنية من أولويات السياسات الأوروبية

بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وسفير إيطاليا بالجزائر وبرلمانيين وشخصيات سياسية، ألقى رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي السيد فرانكو ماريني محاضرة بمجلس الأمة تحت عنوان "تنمية أوروبا والسياسات تجاه بلدان البحر الأبيض المتوسط".



لإيطاليا في مجال الطاقة، معلنا في سياق ذلك عن زيارة لوفد هام من رجال الأعمال الإيطاليين للجزائر في شهر جوان المقبل بغية المشاركة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جهة أخرى حذر السيد ماريني من فكرة أن العالم يمر بمرحلة صراع الحضارات قبل أن يقترح بعث النقاش الثقافي وتكثيف التبادل بين شباب العالم وخاصة بين الجزائر وإيطاليا بإقامة فضاء حر لتبادل المعلومات بين الجامعات الإيطالية والجزائرية بهدف تقوية العلاقات في مجال البحث العلمي.

وبخصوص الهجرة غير الشرعية أشار إلى أن البرلمان الإيطالي يعمل على إعداد قوانين وإجراءات ضد استغلال المهاجرين غير الشرعيين وإدماجهم في المجتمع الإيطالي.

واستطرد في مجال التعاون الأمني أن الجزائر من خلال تجربتها أصبحت بمثابة قوة عظمى في مكافحة الإرهاب وهي بذلك تمنح مساهمة ثمينة في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة، مشيدا في نفس الإطار بسياسة المصالحة الوطنية التي أقر بأنها حققت نتائج إيجابية في استرجاع الاستقرار والأمن في الجزائر.

أما عن دور إيطاليا في الاتحاد الأوروبي فقد أكد أن إيطاليا قد ساهمت في توحيد العمل الأوروبي من خلال الجمعية العامة للبرلمانيين الأوروبيين ولجانها النشيطة وسعيها إلى تفعيل التوجه الأوروبي نحو الجنوب أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي سنة 2003. أما بخصوص مسار برشلونة فقد أشار إلى أن الحوار بين البرلمانين الأوروبيين والمتوسطيين سمح بملاحظة النقائص وتأخر النتائج المتحصّل عليها في إطار تنفيذ مسار برشلونة. وأرجع ذلك للمماطلات وعجز الأدوات السياسية

والصعوبات المتعلقة ببعض التحولات التابعة لحالة الاستقرار بالمنطقة، مبديا بالرغم من ذلك تفاؤله بإنشاء سوق حرة للمنطقة سنة 2010.

ولدى تطرقه إلى التعاون الجزائري الإيطالي أشار السيد ماريني إلى فرص الشراكة الكبيرة الموجودة بين البلدين، خاصة وأن الجزائر تعتبر مصدرا هاما

أكاد السيد فرانكو ماريني، رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي أن اهتمام أوروبا بالضفة الجنوبية للمتوسط هي بمثابة وعي بالبعد الجيوسياسي للفضاء المتوسطي ولكل الضفة الجنوبية، وهذا ما تجلّى في برنامج برشلونة الهادف إلى إقامة شراكة أوروبية-متوسطية. مضيفا أن التعاون الأورومتوسطي ينبغي أن يكون مرفوقا بسياسة اقتصادية ناجعة تقوم على الشراكة، وذلك بمنح قروض أكثر لبلدان جنوب المتوسط للمساهمة في تنميتها داعيا في هذا السياق إلى إنشاء بنك أوروبومتوسطي كفيل بتمويل المشاريع الاقتصادية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي حديثه عن المسألة الأمنية أكد رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي أنها شكلت خلال السنوات الأخيرة محورا هاما في السياسات الأوروبية والأورومتوسطية، مضيفا أن مكافحة الإرهاب تعتبر خيارا جذريا يقتضي عملا مشتركا، داعيا في نفس السياق إلى تطوير المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني بإنشاء آليات كفيلة بمحاربة الفقر والبطالة واللامساواة والتخلف والتي يجد فيها الإرهاب أرضا خصبة. مضيفا أن مكافحة الإرهاب لا تقع على هذه الدول فحسب بل يجب أن تصبح من الأولويات التي ينبغي على الدول الأوروبية الاهتمام بها في إطار التعاون والحوار القائم بين الضفتين. مشيرا في نفس السياق إلى أن مجالات التعاون الأورومتوسطي لا تتوقف عن المجالات الأمنية والاقتصادية والمالية بل يجب أن تتنوع لتشمل المجالات الاجتماعية والثقافية.



..ويدل بتيابة وغرداية

رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي قام خلال إقامته بزيارة سياحية قادته إلى كل من ولايتي تيبازة وغرداية، زار الوفد في ولاية تيبازة متحف الولاية والمعلم الروماني، أما بولاية غرداية فقد توقف الوفد عند عدد من المواقع والمعالم السياحية لبني مزاب كقصر بني يزقن الواقع بسهل ميزاب المصنف ضمن التراث العالمي المحمي. وكان مرفوقا بالسيد بدرالدين سالم نائب رئيس مجلس الأمة.



الوفد بالمعلم الروماني

بطاقة

المجموعات البرلمانية: يتكون مجلس الشيوخ حسب الانتخابات التشريعية الأخيرة في 28 أبريل 2006 من المجموعات البرلمانية التالية:

- 1— التحالف الوطني (Alleanza Nazionale) (41 مقعد)
- 2— ديمقراطيو مسيحيو الجمهورية (Democrazia cristiana-p) (10 مقعد)
- 3— فورزا إيطاليا (Forza Italia) (71 مقعد)
- 4— (Insieme con l'union verdi-comunisti italiani) (10 مقعد)
- 5— تحالف الشمال بادانيا (Lega nord padania) (13 مقعد)
- 6— لوليفو (L'ulivo) (101 مقعد)
- 7— (Per le Autonomie) (10 مقعد)
- 8— ديمقراطيو اليسار (Rifondazione comunista- sinistra Europea) (26 مقعد)
- 9— حزب إتحاد المسيحيين والديمقراطيين (Union dei democraticitiani e di centro) (20 مقعد)
- 10— ميستو (Misto) (20 مقعد)

يتكون مجلس الشيوخ (Senato delle répubblica) أو الغرفة العليا للبرلمان الإيطالي، من 315 عضو منتخب عن طريق ترشيحات ولائية (309 عضو في كل مقاطعة إيطالية) بالإضافة للحالات الإستثنائية للأعضاء الست (06) الممثلة لإيطاليا في الخارج.



طريقة الاقتراع: تتم عن طريق اقتراع مباشر وسري لمدة خمس سنوات.

يختلف مجلس الشيوخ في طريقة الانتخاب عن مجلس النواب (Deputati, camera dei) فأعضاء مجلس الشيوخ والذي عددهم 315 عضو (سن عضو المجلس لا يكون أدنى من 40 سنة) منتخبين من طرف المواطنين الذين بلغوا سن 25 سنة.

أما في مجلس النواب سن العضو لا يكون أدنى من 25 سنة (منتخبين من طرف المواطنين الذي بلغوا سن الرشد 18 سنة).

الرئيس الحالي للغرفة: السيد فرانكو مريني من حزب Margherita.

السيد عبد الله قلال رئيس مجلس المستشارين التونسي في الجزائر



قام السيد عبد الله القلال، رئيس مجلس المستشارين للجمهورية التونسية بزيارة رسمية لجزائر دامت ثلاثة أيام من 10 إلى 12 أبريل 2007.

وقد جرت المحادثات بين الوفد البرلماني الجزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ووفد مجلس المستشارين التونسي. التي تم خلالها استعراض العلاقات المميزة بين البلدين في شتى المجالات، حيث تم التأكيد على أن هذه الزيارة وهي الأولى من نوعها وستساهم في دعم العلاقات الأخوية المتينة بين تونس والجزائر وتلك العلاقات المتجددة في التاريخ خاصة أيام الكفاح من أجل نيل الحرية والاستقلال.

من جهة أخرى بحث الجانبان ضرورة العمل المتواصل لأجل دعم علاقات التضامن والتعاون والأخوة بين البلدين والشعبين والارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات أفضل بتنويعها وتفعيل العمل البرلماني وتنسيق المواقف في المحافل الدولية حول العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

لقاءات واستقبالات :

أجرى السيد عبد الله قلال، رئيس مجلس المستشارين التونسي خلال زيارته محادثات مع كل من :
السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة
السيد محمد بجاوي، وزير دولة وزير الشؤون الخارجية
السيد عبد العزيز زباري وزير العلاقات مع البرلمان
السيد الطيب بلعيز، وزير العدل حافظ الأختام



هذا وكان رئيس الجمهورية قد خصه بلقاء يوم الأربعاء 11 أبريل 2007 بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح.

مجلس المستشارين

أشكال تمثيليتها يدعم قيم الجمهورية ويعزز مؤسساتها ويعطي فيها مكانة أرفع للقوى الحية والقدرات الوطنية»
وكان الشعب التونسي قد أجمع على هذا الإصلاح الجوهري للدستور عن طريق الاستفتاء المجرى في 21 ماي 2002 ، ليعقد مجلس المستشارين جلسته الافتتاحية يوم 16 أوت 2005 و يصادق في 12 سبتمبر 2005 على نظامه الداخلي. وهكذا دخلت السلطة التشريعية في تونس بإنشائها لمجلس المستشارين مرحلة جديدة في إطار نظام الغرفتين .
ويتكون مجلس المستشارين من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي أعضاء مجلس النواب (126 عضو) موزعين كما يلي :
— عضو أو عضوان عن كل ولاية بإعتبار عدد السكان، يتم إنتخابه أو إنتخابهما في المستوى الجهوي من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين.
— ثلث من أعضاء المجلس يتم إنتخابهم في المستوى الوطني من بين الأعراف والفلاحين والأجراء وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية.
— يعين رئيس الجمهورية بقية الأعضاء من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية.

نشأ مجلس المستشارين أو الغرفة الثانية للبرلمان التونسي بعد إصلاح دستوري قام به السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية في 7 نوفمبر 2001 بمناسبة الإحتفال بالذكرى الرابعة عشرة للتحوّل، وذلك من أجل توسيع تمثيل المناطق ومختلف مكونات المجتمع و إنعاش العمل التشريعي والحياة السياسية عامة حسب ما جاء في خطابه يوم 21 ماي 2002 بمناسبة إنطلاق حملة الإستفتاء حول الإصلاح الجوهري للدستور « إن في إحداث مجلس المستشارين توسيعاً لأشكال تمثيلية الشعب في السلطة التشريعية وتكريساً لمبدأ المشاركة أساساً للممارسة الديمقراطية وهو في ذات الوقت مواكبة للتطور الذي شهدته الجهات في كافة الميادين وتفاعل مع حيوية المجتمع المدني طوال سنوات التغيير، وهو تطوير للسلطة التشريعية في تركيبها وفي



وفد عن المجموعة الاشتراكية للبرلمان الأوروبي



استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 19 فيفري 2007 وفدا عن المجموعة الاشتراكية للبرلمان الأوروبي تقوده السيدة Pascalina Napolitano نائبة رئيس المجموعة.

تمحورت المحادثات خلال هذا اللقاء، حول العلاقات الجزائرية مع المجموعة الأوروبية، وقد تم تثمانين الحوار وتبادل الآراء والمعلومات بين البرلمانين الجزائريين ونظرائهم في البرلمان الأوروبي ودوره في تعزيز العلاقات وتقريب وجهات النظر والعمل سويا في الفضاء الأوروبي المتوسطي.

كما كان هذا اللقاء فرصة تم فيها تقديم صورة لما يجري في الجزائر من تحولات وتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما كانت القضايا

السياسية في المنطقة والشرق الأوسط من بين النقاط التي أثيرت في هذا اللقاء.

وبمقر مجلس الأمة دائما، اجتمع الوفد الأوروبي مع رؤساء المجموعات البرلمانية بالمجلس



واستقبل يوم الخميس 08 مارس 2007 رئيس اللجنة العسكرية للحلف الأطلسي، السيد ريمو هيرولت.

اللقاء كان فرصة لتبادل وجهات النظر حول الحوار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وأفاقه خاصة على المستوى البرلماني.

رئيس اللجنة العسكرية للحلف الأطلسي

ركائز ترسيخ الوعي وتحقيق المواطنة. وبالمناسبة تم تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا التي تهم المرأة والمشاركة السياسية والدور المنوط بها في الحياة العامة للمجتمع لاسيما من خلال فعاليات ومؤسسات المجتمع المدني.

واستقبل يوم الثلاثاء 27 مارس 2007 الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح، رئيسة اللجنة العليا لمسابقة الأم المثالية للأسرة المتميزة الكويتية والوفد المرافق لها.

اللقاء - تطرق على الخصوص - إلى دور المجتمع المدني وضرورة ترقية النشاط الجوّاري باعتباره أحد أهم



رئيسة اللجنة العليا لمسابقة الأم المثالية للأسرة المتميزة الكويتية



واستقبل يوم الأربعاء 18 أبريل 2007 السيد محمد رضا باقري، مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي سلمه رسالة شفوية موجه لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من قبل الرئيس الإيراني السيد أحمد نجاد، يعبر فيها عن تعازي وتعاطف الشعب الإيراني مع الشعب الجزائري إثر العمل الإرهابي الذي تعرضت له العاصمة يوم الأربعاء 11 أبريل 2007.

المقابلة جرت بحضور السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية.

مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية

استقبالات رؤساء اللجان



جمع لقاء بين أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية لمجلس الأمة برئاسة السيد عبد الحميد بن شيخ الحسين، نائب رئيس اللجنة بوفد برلماني كويتي يتراأسه السيد عدنان سيد عبد الصمد، رئيس لجنة الميزانيات والحساب بمجلس الأمة الكويتي يوم الأربعاء 28 مارس 2007.



اللقاء كان فرصة لتبادل المعلومات والتجارب في ميدان العمل البرلماني وخاصة في جوانبه الاقتصادية سعيا لتفعيل التعاون وتبادل الخبرات بين البرلمان الجزائري ومجلس الأمة الكويتي .

استقبل السيد بوجمعة صويلح ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، التعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة ، يوم الأربعاء 04 أبريل 2007 الدكتور عبد الله عبد الإله ، سفير الجمهورية اليمنية بالجزائر.

وقد شكل اللقاء فرصة لإجراء جولة أفق بين الطرفين حول العلاقات الثنائية عامة والبرلمانية على الخصوص، حيث تحادثا الجانبان عن التحضيرات الجارية للمؤتمر القادم لرابطة مجالس الشيوخ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والمزمع عقده فيما بين 07 و 09 ماي 2007 بالعاصمة صنعاء.

السفراء

سفير فيدرالية روسيا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 28 فيفري 2007 بمقر المجلس السيد Vladimir Titorenko سفير فيدرالية روسيا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وأفاق تطويرها وتوسيعها خاصة في المجال الاقتصادي، واستعرضت العلاقات البرلمانية المتميزة على ضوء تبادل الزيارات رفيعة المستوى.



سفير جمهورية رومانيا

واستقبل يوم الأربعاء 28 مارس 2007، السيد MIRCEA Victor سفير جمهورية رومانيا بالجزائر.

اللقاء تناول العلاقات الثنائية الجيدة وإمكانيات تعزيزها واستعرض عوامل التقارب في تجربتي البلدين وضرورة ترقية التعاون البرلماني باعتباره محورا حيويًا في الوصول بالعلاقات إلى المستويات المرجوة.



سفير الصين

واستقبل يوم الاثنين 16 أبريل 2007 ، السيد Zhang Shixian ، سفير الصين بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات التاريخية وما تشهده من تطور وديناميكية واستعرضت الإمكانيات المتوفرة لتوسيع مختلف مجالات التعاون لاسيما في المجال الاقتصادي وأهمية الحوار والتنسيق البرلماني بين البلدين.



سفير سلطنة عمان

واستقبل يوم الأربعاء 18 أبريل 2007 السيد علي عبد الله العلوي، سفير سلطنة عمان بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية الجيدة واستعرضت بعض مجالات التعاون خاصة منها على المستويين الاقتصادي والثقافي، كما تم خلال المقابلة التنويه بإرادة البلدين في تعزيز التواصل والتعاون بما يخدم الشعبين الشقيقين.



«من صوت الجزائر المكافحة إلى قلعة إعلامية ثقافية»

معرض المؤسسة الوطنية للإذاعة الجزائرية



قام السيد عبد القادرين صالح رئيس مجلس الأمة رفقة السادة عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني وعبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة بافتتاح معرض الأبواب المفتوحة على الإذاعة الذي نظمه مجلس الأمة ابتداء من يوم السبت 03 مارس 2007 تزامنا مع افتتاح أشغال الدورة الربيعية 2007.

وتعرض واجهات أخرى منشورات وأقراص مضغوطة تخلد الأعمال الإذاعية الشهيرة كبرنامج الأطفال (حديقتي الساحرة) كما خصصت واجهة أخرى لعرض مختلف الجوائز التي تحصلت عليها المؤسسة من خلال أعمال إذاعية تعتبر معلما من معالم الإنتاج الإذاعي العربي .

وبالموازاة مع عملية اقتناء التقنيات الرقمية الحديثة قامت مؤسسة الإذاعة - حسب السيد محمد رازم - رئيس مركز البث والإرسال وأحد المشرفين على المعرض بضممان تكوين لإطاراتها بمدينة لوزان السويسرية.

كما يضم المعرض أيضا جناحا خاصا بالموسيقى الجزائرية التي عملت الإذاعة الجزائرية منذ إنشائها على ترقيتها ونشرها

المعرض الذي دامت فعالياته أسبوعا كاملا جاء بعد المعرض الذي عرف بالمؤسسة الوطنية للتلفزة (12 ديسمبر 2004، مجلة مجلس الأمة العدد 18) والمعرض الخاص بوكالة الأنباء الجزائرية (02 مارس 2005، مجلة مجلس الأمة العدد 19)

وبصفتها واحدة من وسائل الإعلام الثقيلة استقطبت مؤسسة الإذاعة الوطنية اهتمام الزائرين للمعرض من مختلف الشرائح كما أن تاريخها كما يظهر جليا من خلال المعرض مرتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ التحرري للجزائر فالإذاعة الوطنية التي تمت استعادة السيادة عليها في 28 أكتوبر 1962 تعتبر امتدادا لصوت الجزائر المكافحة الذي أسسته جبهة التحرير الوطني في الـ 16 ديسمبر 1956 بمدينة الناظور المغربية والقاهرة بجمهورية مصر العربية.

المعرض يمكن الزائر من الإطلاع على مختلف الوسائل التقنية التي استعملتها الإذاعة الوطنية لضمان إرسالها منذ إنشائها من أجهزة إرسال وقياس للمدى وميكروفونات وطاولات مزج وحتى أجهزة الاستقبال (راديو) التي كانت تستعمل ووصولاً إلى أحدث التقنيات التي أصبحت الإذاعة توظب المؤسسة على اقتنائها اليوم وأخرها أستوديو على الهواء 00-30

والذي يسمح بتسهيل البث المباشر وتنويعه وتصحيحه حين يقتضي الأمر ذلك .



مدرسة الشهيد محمد اسلي وطالبة ثانوية بني معوش في مجلس الأمة



في إطار الأبواب المفتوحة على مجلس الأمة ، زار تلاميذ مدرسة الشهيد محمد اسلي بدالي إبراهيم مقر المجلس يوم الأربعاء 14 مارس 2007 رفقة مديرة المدرسة وبعض المؤطرين (الأساتذة) الأطفال طافوا بمختلف مصالح المجلس كالمكتبة والمصلحة التقنية كما كانت هذه الزيارة فرصة التعرف على قاعة الجلسات حيث قدمت لهم شروح حول سير العمل التشريعي والبرلماني من قبل المسؤولين المعنيين واختتمت الزيارة بحفل استقبال نظم على شرف تلاميذ المدرسة.

و دائما في إطار الأبواب المفتوحة قام طلبة ثانوية بوقيدر سليمان - بني معوش لولاية بجاية بزيارة لمجلس الأمة يوم الاثنين 19 مارس 2007.



الطلبة تم استقبالهم من قبل السيد بلقاسم بوشمال المدير العام للمصالح التشريعية توجهوا في البداية إلى المكتبة ومن ثم إلى مصلحة البث التلفزيوني كما قاموا بجولة قصيرة لقاءات اللجان وقاعة الجلسات العامة رفقة السيد علي العياشي مدير التشريع بالمجلس الذي قدم شروحات عن دور مجلس الأمة وأجاب عن تساؤلات الطلبة.

وفي الختام أقيم حفل استقبال على شرف الطلبة.



الإذاعة الجزائرية اليوم : أرقام وحقائق

تتكون الإذاعة الجزائرية اليوم من :

القنوات الوطنية : الأولى باللغة الرسمية العربية، الثانية باللغة الرسمية الأمازيغية ، الثالثة الناطقة باللغة الفرنسية.

القنوات الموضوعاتية : الإذاعة الثقافية، إذاعة القرآن الكريم

شبكة المحطات الجهوية وعددها حاليا 31 محطة بالإضافة إلى إذاعة البهجة التي تبث برامجها للمواطن العاصمي

القناة الدولية للاخبار : وهي تعنى بنقل وجهة نظر الجزائرية إلى العالم مع ضمان تغطية واسعة للأحداث الوطنية والدولية

كمرحلة أولى تبث هذه القناة برامجها باللغة العربية 70 بالمائة من حجم البث واللغات الفرنسية ، الانجليزية والاسبانية بنسبة 30 بالمائة والتفكير جار لتوسيع البث بلغات أجنبية أخرى مثل الألماني

معرض الإذاعة الجزائرية يحتفل مع سيدات مجلس الأمة

صادف تنظيم معرض الإذاعة الوطنية بمجلس الأمة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة 8 مارس وبهذه المناسبة قامت مؤسسة الإذاعة بلفتة كريمة اتجاه سيدات المجلس بتقديم هدايا رمزية تتمثل في مجلة الإذاعة بالإضافة إلى أقراص مضغوطة متنوعة من إنتاج المؤسسة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ونحن نستقبل الأمانة الوطنية في رحاب مجلس الأمة
بعد أن كنا قد استغفنا مؤسستنا التفرقة الوطنية ووكالة
البناء الجزائرية في سياق الأبواب المفتوحة التي رأينا على
تنظيمها ، لا يمكنني إلا أن أهنيئ بنات وبنات الأمانة
الوطنية من عمال وتغنيين وصحفيين ومسؤولين على
كل ماتم الجاه من تطوير للعمل الداعي وتحديث الأساليب
كما أحيي أصرارهم على التصدي للوصول بهذا
الصرح النقابي والديمقراطي إلى مستويات الأداء المتأصلة ،
وان أقدر جهودهم في ترقية الاعلام الجوارئ والمساهمة
في تمثي قيم المواطنة وترسيخها .

وانها لمناسبة اغتنمها لا تقدم بالشكر للسيد
عزالدين ميهوبي المدير العام للإذاعة الوطنية ،
ومساعديه وكافة الذين سهروا على التعاون مع المصالح
الدارية لمجلس الأمة لا قائمة هذا المعرض الغني بالإذاعة
الوطنية في مجلس الأمة وتحقق نجاحا .

البنات في 10 مارس 2007
عبدالقادر عالم
رئيس مجلس الأمة ،

(Signature)

رئيس مجلس
الأمة يوقع
على السجل
الذهبي
للإذاعة
الوطنية
الجزائرية

في دورة تكوينية وبمشاركة NCSL «إعداد



بالطرق والتقنيات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الرقابة البرلمانية للميزانية بغية تقديم دعم قوي للجهاز الحكومي.



مضيفة أن هذه الندوة التكوينية تأتي تدعماً لسياسة الحوار التي شرع البرلمان الأمريكي في انتهاجها مع عدة دول منها المغرب وتونس وليبيا والجزائر للاستفادة من التقاليد المختلفة المتبعة على مستوى برلماناتها.

البرلمان بين النظام الأمريكي الفيدرالي وذلك المتبع في الجزائر. مضيفاً انه بالرغم من كون البرلمان الجزائري يعد تجربة فنية إلا انه قام خلال فترة نشاطه بتقديم إسهامات جد ملموسة في مجالات إعداد التشريعات والمصادقة عليها مؤكداً على ضرورة تكثيف جهود البرلمانيين الجزائريين أكثر في هذا المجال.

وعن اختيار الموضوع أوضح رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، أن الميزانية تمثل خريطة الطريق للسنة المالية، فلها منهجية واضحة المعالم ومضبوطة سلفاً حيث تضبط فيها الإعتمادات المالية لمختلف القطاعات، وللبرلمان صلاحية الإطلاع عليها ومراجعتها ومراقبتها من أجل سلامة استخدام المال العام وشفافية إنفاقه. ومن هنا تكمن قيمة الرقابة البرلمانية حسب ما خوله الدستور الجزائري.

من جهتها أشارت عضو مجلس الشيوخ لولاية فيرجينيا السيدة «جانيت هويل»، أن الهدف من تنظيم هذه الدورة يرمي إلى تعريف البرلمانيين الجزائريين



إفتتحت الدورة بكلمة السيد ميلود حبشي، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، والتي أكد فيها أن هذه الدورة التكوينية مكملة للدورات السابقة التي دأب مجلس الأمة على تنظيمها بالتعاون مع المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية. وأن الهدف منها هو "تبادل الخبرات بين البرلمانيين الجزائريين ونظرائهم الأمريكيين فيما يتعلق بإجراءات الميزانية المطبقة في البلدين من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف في ميكانزمات التدقيق والرقابة البرلمانية ودور اللجان وموظفي

إطار التعاون البرلماني بين البرلمان الجزائري والمؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية NCSL، نظم مجلس الأمة ولادة ثلاثة أيام من 17 إلى 19 مارس 2007 دورة تكوينية حول موضوع "إجراءات الميزانية والرقابة البرلمانية: أدوات وتقنيات" لصالح أعضاء وموظفي البرلمان بقرنتيه.

الميزانية والرقابة البرلمانية . . أدوات وتقنيات

إجراءات إعداد الميزانية في أمريكا والجزائر



لاسيما نظام الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على عملية التوزيع على المراكز النشاط التي تتميز بها كل ولاية من الولايات الإثنى والخمسين، مضيفاً أن وضع الميزانية يخضع في هذه الأنظمة إلى قدرات كل منطقة في مجال الاستثمار زيادة على الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات البشرية التي بإمكانها استخدام هذه الميزانية وبالتالي فعلمية الأداء تعود إلى مميزات المنطقة وليس إلى المشروع بالدرجة الأولى.

. . . أهمية المعلومات

اجمع المتدخلون خلال اليوم الثاني من الدورة التكوينية تحت عنوان ب "عرض معلومات حول الميزانية والمكونات الأساسية لتحليل الميزانية" على أهمية وصول المعلومات سواء لعضو مجلس الشيوخ أو للمساعد التشريعي (المحل المالي)، فالمعلومات الدقيقة والمضبوطة حسب السيد نيلسون فوكس، مسؤول عن الميزانية بالهيئة التابعة للجنة المصالح التشريعية لولاية أوهايو، تسهل من اتخاذ القرارات السياسية الصحيحة، مؤكداً في نفس السياق ضرورة تطويرها وتنظيمها وإيصالها للمشرعين، أما عن تحليل الميزانية فقد أكد أن أهم مراحلها هي مرحلة تحديد الموارد والعائدات، منوهاً في نفس السياق بضرورة إقامة دراسة مقارنة للميزانية المعروضة بسابقتها.



السيد رون بيكالو نائب من ولاية اليوتا هو الأخر أكد على أهمية المعلومات لإعداد الميزانية في ولاية اليوتا، فالولاية حسب المتدخل - موظفين مستقلين عن الحكومة مهمتهم تحصيل المعلومات عن الولاية في جميع المجالات وفي اقل وقت ممكن لأن الدورة التشريعية بالولاية اليوتا تدوم 45 يوم فقط .

وبصفته محلاً مالياً ورئيساً لمكتب المصالح التشريعية بولاية نيو جيرسي أكد السيد توماس كوينغ من خلال خبرته، أن طريقته لتحليل الميزانية تتمثل في الإيجاز واستعمال لغة سهلة، إلى جانب التركيز على النقاط الأساسية وإبداء الملاحظات اللازمة، وإجراء مقارنة بالميزانية السابقة (التعديلات التي أدخلت عليها) وهذه الطريقة من شأنها مساعدة البرلمان خلال إعداد الميزانية.

دور السلطة التشريعية في عملية رقابة السلطة التنفيذية

خلال اليوم الثالث والأخير ناقش المشاركون في الدورة التكوينية موضوعين هاميين الأول حول " دور السلطة التشريعية في مراقبة عمل الحكومة " والثاني حول " دور موظفو البرلمان في إجراءات الميزانية".

عن الرقابة البرلمانية أكد السيد محمد خوجة، عضو مجلس الأمة أن الدستور حول للبرلمان مهمة مراقبة عمل الحكومة وفقاً لشروط المحددة في المواد 133، 134، وتتمثل تلك المراقبة في الأسئلة الشفوية والكتابية (المادة 134 من الدستور و 71 إلى 75 من القانون العضوي

تواصت أشغال الدورة التكوينية مساء يوم السبت بمداخلة حول "إجراءات الميزانية المطبقة بالولايات المتحدة الأمريكية" حيث تطرق السيد رون بيجلو، نائب من ولاية اليوتا، للاختلافات الموجودة في الولايات الفدرالية الأمريكية والإجراء الميزاني الفيدرالي، مشيراً إلى أن التكتلات التي أفرزتها المعطيات الدولية الحالية تفرض وجود تشريعات وقوانين متطابقة ومتقاربة فيما بينهما لتسهيل عمليات المبادلات.

مضيفاً أن عصنة الميزانية أضحت أحد المتطلبات الأساسية في هيكلة أي نظام اقتصادي وبالتالي فإن تركيز توزيع الميزانية هو عامل رئيسي في تحديد أولويات الاقتصاد الوطني لأن تغليب قطاع على قطاع آخر بإمكانه أن يحدث إختلالات في المشاريع التي تسطرها الدولة، مشيراً إلى أن توزيع الميزانية لا يحتاج إلى قرارات سياسية بقدر ما يتطلب رؤية اقتصادية دقيقة وتفكيراً عميقاً يتخذ فيه البرلمان أو المؤسسة التشريعية بصفة عامة دوراً ريادياً، إذ لا يمكن توجيه الميزانية أو نسبة كبيرة منها نحو مشروع معين يكون في أغلب الحالات غير مطابق للتطورات التي تعرفها الساحة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من خبرته كوزير سابق وباعتباره برلمانياً بالمجلس الشعبي الوطني، تحدث عن إجراءات ومنهجية إعداد قانون المالية والميزانية من حيث الأسس المعتمدة خاصة منها موارد الدولة وتوزيعها كمخصصات ونفقات قطاعية في سياق ما يحدده الإطار القانوني.

السيد حرشاوي تناول من جهة أخرى بالتشخيص والتحليل مراحل بلورة وصياغة قانون المالية والميزانية والتي تتلخص في ثلاث مراحل:

الإعداد على مستوى الوزارة المعنية وعلاقة هذه العملية بمختلف (الشركاء) من قطاعات ومؤسسات، لتأتي بعد ذلك مرحلة المناقشة والمصادقة على مستوى البرلمان بغرفتيه، وقبل ذلك اجتماعات اللجنتين المختصتين، ثم مرحلة المراقبة ومتابعة تنفيذ الميزانية السنوية.

إعداد الميزانية القائمة على الأداء

وعن إعداد الميزانية القائمة على الأداء أكد السيد واين بروست، محلل رئيسي في لجنة المالية بالمجلس التشريعي لنيو ميكسيكو، أن الإجراءات التي يتم إتباعها في تنظيم الميزانية على المستوى الأنظمة الفدرالية

دور موظفي البرلمان

يوجد موظفين متفرغين لمتابعة الميزانية، فتبقى عملية المراقبة بالأسئلة الشفوية والمكتوبة (دراسة الميزانية لها مدة محدودة كجميع القوانين الأخرى والمحددة بـ 75 يوما فقط)، إلى جانب إكتفاء البرلمانيين في غالب الأحيان بالأرقام والمؤشرات التي تقدمها الحكومة في تقاريرها أو بعض المؤسسات الحكومية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مك.

لينهي المتدخل كلمته ببعض المقترحات التي يراها ضرورية لتحسين أداء موظف البرلمان وهي دعم مديرية التشريع بعدد أكبر للموظفين المؤهلين، إلى جانب إنشاء خلية أو مكتب مكلف بمتابعة الميزانية وبتابعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تنفيذها حسب التقارير المقدمة من طرف الحكومة.

الثقة المتبادلة ... أساس العلاقة بين الموظف والنائب

وعن الصفات التي يجب أن يتحلى بها موظف البرلمان أكد السيد قمار فيصل، نائب المجلس الشعبي الوطني أنه يجب أن يكون ملما بالإطار التشريعي العام وبقوانين وتحليل



الميزانية وكذا التدابير التشريعية المرافقة لها، كما يجب على الموظف البرلماني جمع المعلومات اليومية الصادرة عن الهيئات الرسمية ليكون الموظف لنفسه بنك معلومات خاص به (بنك الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والتشريعي ومن الصحافة...)، وأن يُسدي لعضو البرلمان المعلومات والنصائح لكن بحياد.

إنشاء خلية لمتابعة الميزانية

أكد السيد موسى بريهمي عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالمجلس الأمة خلال مداخلة أن في الحالة الجزائرية الحكومة هي صاحبة المبادرة بالتشريع أي أنها هي التي تعد مشروع الميزانية، وبالتالي فهي التي تقترح مصادر الميزانية من ضرائب ورسوم، وحقوق ومداخيل .. والمصاريف المتعلقة بالتسيير والتجهيز عن طريق رسومات بيانية وجداول مفصلة حسب كل الدوائر الوزارية مقارنة في نفس الوقت بأرقام السنة الماضية، إلى جانب تقديمها لتقرير يتضمن مؤشرات حول الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

كل هذه الوثائق - حسب المحاضر- تقدم حسب قواعد المحاسبة العمومية وباستعمال مصطلحات تقنية وقانونية وإدارية ليس بوسع كل أعضاء البرلمان فهمها حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار المناسب، هذا ما يحتم وجود موظفين مؤهلين يساعدون أعضاء البرلمان على أداء مهامهم على أحسن وجه. ومن هنا يتوفر البرلمان الجزائري بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة (على مديرية عامة مكلفة بالتشريع يعمل بها عدد من الموظفين المختصين مهمتهم مساعدة أعضاء البرلمان في اللجان المختصة للقيام بمهامهم.

أما عن دور الموظفين لإعداد الميزانية فتتمثل حسب السيد بريهمي موسى، في مساعدة أعضاء اللجنة المختصة (ي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة) في تحليل الميزانية وفهم المصطلحات والإجراءات الجديدة الواردة في النص وطبيعة الإيرادات الجديدة وتقديرات المصاريف، مشيرا أنه يحق للجنة المختصة دعوة أي مختص أو خبير من خارج المجلس من أجل فهم وتحليل الميزانية والتأكد من التقديرات المقدمة من طرف الحكومة. كما يجب على موظف البرلمان وضع مختلف التقارير والتوصيات في متناول الأعضاء للتمكن من المقارنة والمتابعة. إلى جانب تسجيل مداخلات الأعضاء وممثل الحكومة سواء في اللجان المختصة أو في الجلسات العامة وصياغة التقارير والمقترحات والتوصيات والتعديلات التي تقترحها اللجان، كما يمكن للموظفين لاسيما المكلفين بالدراسات حسب المهام المسندة إليهم القيام بدراسات وبحوث (مدى تأثير قانون ما في جميع المجالات).

في حين أن النقائص المسجلة حسب السيد بريهمي فتتمثل في نقص عدد الموظفين فلا



المنظم للعلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، و عن طريق الاستجواب حيث يمكن لأعضاء البرلمان من استجواب الحكومة بخصوص مسألة تكون موضوع الساعة وفقا لأحكام المادة 131 من الدستور ومن 65 إلى 67 من القانون العضوي)، كما يمكن للبرلمان مراقبة استعمال القروض المصوت عليها حسب المادة 160 من الدستور، كما خول الدستور لكلا الغرفتين إنشاء في أي وقت لجان متخصصة للتحقيق في قضية ذات مصلحة عامة. كما للبرلمان حق مراجعة ومناقشة وتعديل والتصويت على برنامج الحكومة من خلال التصريح السنوي لبيان السياسة العامة للحكومة حسب المادة 83,81,80 من الدستور و46 إلى 48 القانون العضوي. أو رفضه في حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة حسب المادة 84 من الدستور والمواد 62 و63 و64 من القانون العضوي. كما أن الزيارات الإستطلاعية التي يقوم بها أعضاء اللجان الدائمة هي الأخرى وسيلة من وسائل البرلمان لمراقبة الميزانية.

أما مراقبة تنفيذ ميزانية البرلمان فتتم حسب المتدخل من قبل مكثبي غرفتي البرلمان وكذا المراقب المالي المنتخب من طرف أعضاء البرلمان والمكلف بمراقبة المصالح المالية والإدارية للبرلمان، إلى جانب إبداء رأيه حول مشروع الميزانية للغرفتين (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) قبل تقديمه للمكتب لمناقشته والتصويت عليه.

سان في إجراءات الميزانية



ورشات العمل



2 إعداد دراسات تحليلية حول مشروع الميزانية، يبرز فيها ما يتضمنه المشروع من أحكام وتدابير في مختلف بنوده،

3 إعداد بطاقات تقنية لمختلف المؤشرات الرقمية التي يتضمنها المشروع ومقارنتها بالميزانيات السابقة،

4 صياغة ملاحظات واستفسارات وتوصيات أعضاء المجلس أثناء مناقشة النص في الجلسة العامة من أجل التكفل بها عند إعداد تقرير اللجنة المختصة،

5 المساهمة في صياغة وإعداد تقارير اللجنة حول مشروع قانون المالية،

6 وضع فريق المساعدين التشريعيين تحت تصرف أعضاء المجلس لتوفير المعلومات والوثائق المطلوبة وتلخيصها وترجمتها عند الإقتضاء،

7 متابعة تنفيذ الميزانية عبر المشاركة في المهام الإستطلاعية التي يقوم بها أعضاء المجلس إلى الولايات والمناطق الداخلية.

المنهجية المتبعة في دراسة النصوص القانونية الأخرى وأن المسار التشريعي الذي تمر به الميزانية هو نفس المسار الذي يمر به أي مشروع آخر ما عدا المدة الزمنية المحددة بـ 20 يوما طبقا لأحكام المادة 44 من القانون العضوي .

مؤكد أن مجلس الأمة يتوفر على فريق من المساعدين التشريعيين ذوي الاختصاصات الجامعية في الميادين الاقتصادية والمالية والقانونية، يقومون بإنجاز الأعمال والمهام التي تسند إليهم خلال دراسة قانون المالية وذلك تحت إشراف رئيس الفريق الذي يعتبر مختصا في الميدان المالي والموازنة.

وعن الدور المنوط بالموظفين البرلمانيين في إجراءات الميزانية فقد لخصها المتدخل فيما يلي:

1 تزويد اللجنة بالملفات الوثائقية التي تشمل على التقارير، الدراسات، الوثائق، النصوص والمذكرات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات والمراكز المختلفة ذات الصلة بالميزانية.

ولأن علاقة عضو البرلمان بالموظف تتم باللجنة المتخصصة أي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية فعلى الموظف التشريعي أن يكون الأذن الصاغية ليتمكن بمعية مقرر اللجنة من بلورة تلك الأفكار والإقتراحات في التقرير التمهيدي بالنسبة لقانون المالية، منوها في الأخير بضرورة أن تتحلى علاقة الموظفين التشريعيين بأعضاء البرلمان بالثقة المتبادلة .

فريق متخصص لدراسة قانون المالية... بمجلس الأمة

في حين أكد السيد محمد باركة، مدير فرعي للجلسات بمجلس الأمة أن دور موظفي البرلمان يتمثل أساسا في مساعدة أعضاء البرلمان على فهم الأحكام والتدابير الواردة في نص القانون وإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية فيه لمساعدة عضو البرلمان على تحديد الموقف منه عند التصويت. مضيفا أن المنهجية المتبعة في دراسة ومعالجة نص قانون المالية بمجلس الأمة هي نفس

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح استقبل في نهاية أشغال الدورة التكوينية الوفد الذي تقوده السيدة جانيت هويل (Janet Howell)، عضو مجلس الشيوخ لولاية فرجينيا، وممثلي الندوة الوطنية لتشريعات الولايات المتحدة الأمريكية (NCSL)، وقد تبادل مع أعضاء الوفد الحديث حول أهمية مثل هذه الدورات التكوينية ودورها في تبادل الخبرات والتجارب بين برلمانيين البلدين .



عاشور عموري

نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجاوية الجزائرية في الخارج
مثل هذه الندوات تتيح الاطلاع على التجارب في العالم



احتضن مقر مجلس الأمة على مدى ثلاثة أيام ندوة تكوينية حول «إجراءات الميزانية والرقابة البرلمانية. أدوات وتقنيات» بالتعاون بين البرلمان الجزائري والـ NCSL الأمريكية.

من الوهلة الأولى تبرز للمشاركة في الندوات المتتالية أنها وفقت في جدوالها من حيث المواضيع التي طرحت للمناقشة و مستوى بعض المحاضرات التي أقيمت خاصة تلك التي تطرقت إلى موضوعي «الصحافة والبرلمان» من جهة و «الميزانية والرقابة البرلمانية» من جهة أخرى.

أول ما يمكن الإشارة إليه ، هو في الاطلاع على تجربة المؤسسات التشريعية الأمريكية باعتبارها تنتمي إلى ديمقراطية عريقة ومن جهة أخرى و ليست أقل أهمية ، هي توضيح صورة البرلمان الجزائري، دوره، أفاقه وتطلعاته رغم العقبات ، في ظل ديمقراطية فتية.

يبقى أن أهم ما يمكن الوقوف عنده ، يكمن في الجانب الأمريكي، في أن الإعلام مؤسسة قائمة بذاتها يمكنها التأثير مباشرة في مجريات الحياة اليومية للمواطن الأمريكي وهي مرجع هام في صنع القرار.

كما أن البرلمان بغرفتيه (فدرالي أو محلي)

هذا لا يمنع من وجود الإطار الكفاء والملائم في البرلمان الجزائري يمكنه من ترسيخ دوره كمؤسسة لها واجب الفعالية و التطلع إلى ما يريجه المواطن الجزائري.

والندوات دليل على ما يتطلع إليه البرلمان الجزائري باحتكاكه بالتجارب الأخرى،بمراعاة طبيعة وتاريخ مجتمعا.

يكرس فعلا مبدأ الفصل بين السلطات ،فهو صاحب التشريع لا غير،وهو الذي يسهر على مدى تنفيذها من طرف السلطة التنفيذية(الرقابة)

إن الدورة التي خصصت للميزانية ،مثال حي على الدور الذي يلعبه البرلمان في إعداد الميزانية من حيث التحكم والاطلاع على الإيرادات والمصاريف حسب ميكانيزمات تمكنه القيام بدوره كعنصر أساسي في النمو .

ابن الشيخ الحسين عبد الحميد نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

فرصة للاستئناس بالمعارف والتقنيات الحديثة

كفاءة وفعالية الأعوان في تأدية أدوارهم).
- من أهم الاستنتاج الذي يمكن الخروج به من الندوة في هذا المجال أذكر ما يلي :

1 قيام البرلمان الجزائري بدوره وفقا لقانون الموقف - في مراقبة السلطة التنفيذية وممارسة جميع الصلاحيات التي خولها له الدستور والواردة في المواد :84، 133، 134، 135، 137، 161.

2 بصرف النظر عن حداثة التجربة البرلمانية في بلدنا، فإن مراقبة البرلمان للسلطة التنفيذية في حاجة إلى التطوير بالقدر الذي يضيف المزيد من الشفافية والفاعلية في ميدان مراقبة الحكومة لتفادي كل مظاهر الالتباس في العلاقة بين الطرفين.



تأسس على مفهوم الأداء واستخدام معلماته (من مدخلات ومخرجات، وفعالية ونتائج)، ومستوياتها (مدى بلوغ أهداف السياسات العمومية، مدى فعالية البرامج المطبقة، درجة

من المؤكد أن تنظيم مثل هذه الندوة، من شأنه إثراء الرصيد المعرفي لأعضاء المجلس وإطاراته، وتمكينهم من الإحاطة بالإجراءات المتعلقة بإعداد الميزانية وأدوات وتقنيات مراقبتها وفقا للأساليب الحديثة المطبقة في البلدان الأجنبية المتقدمة فضلا عن تبادل الخبرات والمعلومات بين البرلمانيين الجزائريين وضيوفهم المشرفين على إدارة الندوة التكوينية.

من أهم النتائج المرغوبة نذكر ما يلي :

1 الاستئناس بالمعارف والتقنيات الحديثة وتطبيقاتها في إعداد الميزانية.

2 استحداث مقاربة منهجية لإعداد الميزانية

قبيل تشريعات 17 ماي دعوة لتوسيع التمثيل النسائي داخل البرلمان

مضيفة في نفس السياق أنه في السنة الماضية حظيت النساء نسبة 16,5 بالمائة من المقاعد في البرلمان وهو المعدل العالمي كما أن 19 بلدا في العالم بلغ التمثيل النسوي في مجالسها 30 بالمائة، كما حققت المرأة مكاسب في مجال رئاستها للبرلمان حيث بلغ عددها 35 رئيسة برلمان من بين 262 برلمانية

وقد تميزت الأشغال باستعراض التجربة الروندية من طرف السيدة "جوديت كاناكوزي" نائب بغرفة النواب الروندي، ورئيسة منتدى للنساء البرلمانيات الرونديات، حيث أكدت أن التجربة الروندية تعتبر رائدة إذ بلغ تمثيل النساء في برلمان رواندا 48,8 بالمائة وهو إنجاز ضخم كما وصفته السيدة كاناكوزي بالنظر إلى نضال المرأة وتضحياتها المستمرة للمشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي الذي يخدم كل شرائح المجتمع .

" آليات ترقية مشاركة النساء في السياسة والتوجيهات الدولية " أن نسبة مشاركة المرأة في السياسة شهدت تقدما على المستوى العالمي حيث انتقلت مشاركتها في البرلمان من 3 بالمائة عقب الحرب العالمية الثانية إلى 17 بالمائة مشيرة على وجود اختلال بين الدول

فدول الشمال تأتي في المقدمة بنسبة 40 بالمائة تليها القارة الأمريكية بـ 20 بالمائة ثم أوروبا وآسيا وإفريقيا بـ 16 بالمائة، تليها الدول العربية التي حققت ÷ حسب المتدخلة- تطورا هاما خلال العشر سنوات الماضية بانتقال نسبة المشاركة السياسية فيها من 4 إلى 9 بالمائة حاليا، كما حققت هذه الدول تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2007، حيث بلغت في العراق 25 بالمائة و 23 بتونس بينما توجد سوريا وقطر والجزائر تحت المعدل.



احتضن المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD والإتحاد البرلماني الدولي UIP يوم الأربعاء 21 مارس 2007، منتدى دولي حول «المرأة والمشاركة السياسية» بحضور نواب من الغرفتين وممثلي الكتل البرلمانية وبرلمانيات من دول إفريقية وعربية.

وقد أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني في كلمة الافتتاح التي قرأها نيابة عنه السيد السعيد بن عايدة، أن المجال السياسي يبقى الميدان الوحيد الذي لم يرق وجود المرأة فيه إلى المستوى المطلوب بالرغم من الإرادة التي عبر عنها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في عدة مناسبات لتسخير كل ما يمكن في سبيل ترقية دور المرأة في المجتمع وإشراكها في الشؤون العامة والحياة السياسية.

مضيفا أن الاستحقاقات الانتخابية القادمة تبقى رهان البرلمانيين والأحزاب السياسية من أجل توسيع التمثيل النسوي داخل المجالس المنتخبة ومن أجل أن تحقق مبادئ المساواة المكرسة في الدستور والقوانين .

ومن جهته عبر المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم الإنمائي بالجزائر السيد "مارك ديستان دوبارني" عن ارتياح منظمته لدعم مثل هذا المنتدى الذي يعالج مشاركة المرأة السياسية مبرزا أن ترقية المرأة تحتل مكانة هامة ضمن أهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية الداعية إلى تقوية المساواة بين الرجال والنساء، داعيا إلى القضاء على كل العراقيل التي تواجه مشاركة النساء في صناعة القرار السياسي لأن مشاركتها أضحت في الوقت الراهن ضرورة ملحة لضمان مسار سياسي متوازن .

أما رئيسة الجلسة السيدة زهرة ظريف بيطاط تطرقت إلى مشكل التطبيق الميداني لكافة الحقوق السياسية المعترف بها للمرأة في كل القوانين الأساسية في الدولة وتحديد المساواة في التمثيل في الهيئات التشريعية في المجالس المنتخبة.

في حين كشفت السيدة كارين جابر، مسؤولة برنامج الشراكة بين الرجال والنساء بالإتحاد البرلماني الدولي في العرض الذي قدمته حول

مجلس الأمة يحتفل مع النساء في يومهن العالمي



بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل سنة نظم بمقر المجلس حفل على شرف العاملات به .

هذا الاحتفال الذي أصبح تقليدا دأب مجلس الأمة على المحافظة عليه أشرف عليه السادة نواب الرئيس والسيد الأمين العام وقد وزعت بالمناسبة هدايا رمزية .

ورشة دولية حول التصحر في إفريقيا

على " دعم التعاون الإقليمي والجهوي لمواجهة مختلف المشاكل البيئية المرتبطة أساسا بالتصحر والتغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي "

بالإضافة إلى وجوب دعم " المبادرات الجهوية كذلك المتعلقة بإنشاء الجدار الأخضر والأبراج الشمسية وكذا مشروع الطريق العابر لإفريقيا " مؤكداً على أهمية " ترقية التعاون العلمي من خلال إنشاء شبكة لمراكز البحث لتحقيق النجاعة في مجال مكافحة التصحر والتغيرات المناخية "

المشاركون أكدوا في النداء أهمية " تسطير برامج مناسبة خاصة بتمويل مشاريع مكافحة التصحر ودعم المؤسسات الوطنية العلمية لتنسيق برامجها والسهر على تعميق الإجراءات اللامركزية قصد ضمان النجاعة على المستويات المحلية "

وأوصوا على أهمية تجسيد إعلان سيرت بليبيا حول إنشاء مراكز الامتياز في المجال البيئي ودعمه بشبكات في هذا المجال إلى جانب دعم التعاون الجهوي لمواجهة آفة التصحر ومشاكل البيئة.

في الأخير دعا الاتحاد الأوروبي والمجموعة الاقتصادية الجهوية بالتنسيق مع الشركاء إلى منح الأولوية للتنمية الريفية والمخطط العملي للمبادرة البيئية وترقية التعاون الجهوي في مجال التكوين لاسيما التقني والأكاديمي.

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومجموعة الـ 77 والدول العربية سيعرض خلال أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

من جهته أكد السيد بشير شارا رئيس لجنة الاقتصاد الريفي والفلاحة والموارد الطبيعية والبيئة ببرلمان عموم إفريقيا في مداخلة، أنه خلال العشرية الماضية تم إتلاف 140 مليون هكتار من الأراضي نتيجة لزحف التصحر على حساب الغابات والأراضي الصالحة للزراعة، معتبرا هذه الورشة فرصة لتحسيس البرلمانيين وأصحاب القرار وكل الشركاء الآخرين في إفريقيا وعلى المستوى الدولي خطورة التصحر.

.. مشروع إنشاء مرصد إفريقي لمكافحة التصحر

وبعد ثلاثة أيام من النقاش وتبادل الآراء حول مختلف مواضيع الورشة (النشاطات البشرية التي تؤدي إلى التصحر بإفريقيا، التغيرات المناخية وتأثيرها على النظام البيئي عامة والغطاء النباتي خاصة، التصحر وانعكاساته على هجرة السكان واستقرار السياسي للدول الإفريقية، إنعكاسات التصحر على اقتصاد الدول الإفريقية) والتعرف على تجارب بعض الدول الإفريقية في مجال مقاومة التصحر، اختتمت الورشة بالمصادقة على نداء الجزائر. والذي دعا فيه المشاركون إلى تعزيز الاستثمار في مجال البحث العلمي بإنشاء مرصد إفريقي لمكافحة التصحر. وكذا تعزيز الاتصال ما بين الباحثين ومراكز اتخاذ القرار السياسي بين بلدان إفريقيا لتتضمن نتائج البحوث العلمية في مجال محاربة التصحر.

كما دعا النداء الحكومات الإفريقية إلى السعي لتجسيد المعاهدة الخاصة بمحاربة التصحر والسهر على توفير تمويل وطني ودولي ملائم " لكل البرامج المسطرة "

وحت النداء على السهر على توفير الطاقات الأساسية لتجسيد اتفاقيات "ريودي جانبيرو ومسار الخاصة بالمناطق الدولية الرطبة "

هذا وطالب المشاركون في نداء الجزائر الدول الإفريقية التي لم توقع على بروتوكول كيوتو إلى بالانضمام إلى هذا الاتفاق لتسهيل إمكانية الحصول على مساعدات مالية لمكافحة التصحر والتغيرات المناخية "

ومن المؤسسات الجهوية الإفريقية أن تعمل



احتضن

المجلس الشعبي الوطني

ومدة ثلاثة أيام (من 02 إلى 04 أفريل) وبالتعاون مع برلمان عموم إفريقيا، أشغال الورشة الدولية حول التصحر في إفريقيا بمشاركة شخصيات برلمانية (برلمان عموم إفريقيا، الإتحاد الإفريقي) وعدد من الخبراء الأجانب والمختصين في المجال البيئي والمحيط.

افتتحت هذه الورشة بكلمة لرئيس المجلس الشعبي الوطني قرأها نيابة عنه نائبه السيد بن يوسف زواني، والتي أكد فيها أهمية الورشة باعتبارها فرصة " للتحرك إلى كيفية مكافحة زحف التصحر وانتشار الأراضي القاحلة للخروج بنظرة مشتركة مابين المشرعين والمختصين في هذا المجال، وينتظر من هذه الورشة حسب " توحيد رؤية البلدان الإفريقية عبر برلمانهم للمحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر بالقارة الإفريقية "

وزير البيئة وتهيئة الإقليم شريف رحمانى. شدد على وجوب وضع إستراتيجية وطنية وإفريقية مدمجة تأخذ في الحسبان الحكم الراشد بتكوين كفاءات لمكافحة التصحر بوسائل علمية متطورة ولتحقيق التنمية في المناطق الصحراوية لمكافحة الفقر والتهميش، مبرزا أهمية اللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة في مختلف النشاطات التنموية.

واقترح وزير البيئة وتهيئة الإقليم شريف رحمانى ضرورة جعل العشرية المقبلة 2010-2020 عشرية الصحاري ومكافحة التصحر، مشيرا على أن هذا الاقتراح الذي نال دعم



مكتبة المجلس . . من 1500 إلى 20000 عنوان

أوفد مجلس الأمة السيد
علال حداد، مدير الطبع
والنشر والتوثيق إلى
باريس بمناسبة
المعرض الدولي للكتاب
في إطار العملية الهادفة
إلى إثراء مكتبة المجلس
.. ومن الخلاصات التي
سجلها أن المعرض
الدولي للكتب بباريس
من أهم التظاهرات



الخاصة بالكتاب إلى جانب معرض القاهرة وفرانكفورت ومن أبرز
المواعيد في هذا المجال لعرض أحدث إصدارات دور النشر الفرنسية
والأجنبية في كل مجالات العلوم والمعرفة

فبالنسبة لسنة 2007 مثلا كان هناك ما يقارب 1500 دور نشر شاركت في
العرض أغلبها فرنسية وكانت الهند هي ضيفة الشرف لهذه الدورة.

وللإشارة تقام بمناسبة هذا المعرض عدة نشاطات ثقافية وفنية تتمثل
أساسا في إلقاء محاضرات وندوات ثقافية وعلمية ينشطها مؤلفون
وكتاب ورجال السياسة والإعلام إما حول إنتاجاتهم الشخصية وإما حول
مواضيع وقضايا الساعة.

وبما أن مكتبة مجلس الأمة ما تزال في بداياتها بحيث كانت تتوفر على
1500 كتاب سنة 2000، فإن رصيد المكتبة اليوم يصل إلى ما يقارب
20,000 مؤلف باللغتين العربية والفرنسية، فإن زيارتنا لمعرض باريس
تعتبر فرصة سانحة للإطلاع على آخر المستجدات من المؤلفات
المتخصصة في المجال التشريعي، القانوني، الاقتصادي، السياسي،
التاريخي وكذا بعض التخصصات في مجال العلوم الإنسانية
والاجتماعية والثقافة العامة وذلك قصد اقتنائها لإثراء رصيد مكتبتنا.

ويمكن القول أن أكبر دور النشر الفرنسية كانت حاضرة فالبعض منها
متخصص في مجال معين والبعض الآخر يتطرق إلى عدة مجالات من
العلوم وعملا بخصوصية مكتبتنا كان الاتصال مع هاتين الفئتين.

وقد شرعنا في دراسة كل الفهارس التي وضعت في متناولنا وعلى غرار
السنوات الماضية فإن معرض باريس يمكننا من اقتناء 1500 عنوان
جديد في الميادين السالفة الذكر مع إعطاء أولوية للكتاب القانوني
والتشريعي والذي له صلة بالعمل البرلماني، هذا بالإضافة إلى اختيار
بعض المجالات المتخصصة وكذا بعض الموسوعات.

المجلة زارت مكتبة المجلس واطلعت على الإقتناء الخاصة بالسداسي
الثاني من السنة المنصرمة، وسجلت أن رفوف المكتبة أصبحت من الثراء
بحيث تغطي العناوين والمؤلفات المقتناة مختلف العلوم والمعارف
لاسيما منها تلك المتعلقة بالجانبين التشريعي والقانوني.. وأصبحت
تستقطب بالإضافة إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس الباحثين
والأكاديميين المهتمين بالبحث والتوثيق .. وستنشر في العدد القادم جردا
بأهم المؤلفات والاختصاصات التي تم تغطيتها وتبرز إلى أي مدى تم
تكفل المكتبة بالحاجة إلى تلك المراجع التشريعية والقانونية التي
تناسب مع طبيعة ومقاصد إنشاء هذا الفضاء الهام بمجلس الأمة .

ندوة برلمانية حول: التجارب الجزائرية، الفرنسية والألمانية في مجال التشريع

بالأمانة للحكومة السيد صديق عبد
الله، في مداخلة له حول إجراءات
التشريع في الجزائر أن مشروع
القانون يمر عبر عدة مراحل من
مصادقة مجلس الحكومة ثم مجلس
الدولة ثم مجلس الوزراء ليمر بعد
ذلك بالمجلس الشعبي الوطني
وأخيرا بمجلس الأمة .

في حين عرض السيد جون جيكال،
أستاذ بجامعة باريس للقضاء
الفرنسي سابقا التجربة الفرنسية
في مجال إجراءات التشريع مشيرا
إلى أن البرلمان الفرنسي الذي كان
سيدا في هذا المجال تغيرت أوضاعه
مع دستور 1958 والسيادة تحولت
إلى الحكومة مبرزا أنه منذ هذا
التاريخ أصبحت الحكومة الفرنسية
هي التي تحدد وتقود السياسة
العامة للبلاد

وفي نفس السياق أشار المتدخل إلى
أنه بموجب دستور 1958 أصبحت
القدرة التشريعية بيد رئيس
الجمهورية والحكومة والمجموعات
السياسية داخل البرلمان موضحا أن
مشروع القانون يمر بعدة مراحل من
المبادرة إلى المناقشة إلى الإصدار.
وأن تسعين بالمائة من القوانين
الفرنسية اليوم مصدرها الحكومة
والباقى عبارة عن اقتراحات
البرلمانيين.

كما عرض السيد أوليفر بوروزي
مدير على مستوى إدارة البوندستاغ
(غرفة العموم الألمانية) تجربة
بلادها في هذا المجال مشيرا إلى أن
ألمانيا جمهورية فيدرالية تتشكل
من ست مقاطعات كل واحدة منهن
لها برلمانها المحلي إضافة إلى
البرلمان الفيدرالي الذي يضم 614
نائبا.

كما أوضح السيد بوروزي أن عدد
مشاريع القوانين التي عرضت على
البرلمان قد بلغ 900 مشروع خلال
أربع سنوات 60 بالمائة منها
مصدرها الحكومة الفيدرالية.

شكلت التجارب الجزائرية
والفرنسية والألمانية في مجال
التشريع وكيفية الاستفادة من
تجربة كل بلد في هذا المجال موضوع
ندوة نظمتها، يوم 02 أفريل 2007،
وزارة العلاقات مع البرلمان بحضور
برلمانيين ومختصين في الميدان .

في كلمة افتتاحية للسيد عبد العزيز
زياري، وزير العلاقات مع البرلمان،
قرأها نيابة عنه إطار من الوزارة،
أكد أن الندوة تنتم للندوة التكوينية
المنظمة في شهر نوفمبر الماضي
حول إعداد صياغة النصوص
التشريعية والتنظيمية مضيفا أن
الغرض منها هو ضمان المشاركة
في الحركة التي تعرفها الجزائر في
إطار تحسين وتطوير المنظومة
التشريعية

وأضاف الوزير أن مشاركة
مختصين أجانب من فرنسا وألمانيا
في هذه الندوة هي فرصة للإطلاع
على تجارب بلديهما في مجال
الإجراءات التشريعية وكذا إضافة
نوعية للتعاون بين الجزائر وهذين
البلدين مبرزا أن الإطلاع على
تجارب الدول في هذا المجال يسمح
بإجراء دراسة مقارنة لإقتباس طرق
عمل جديدة تتماشى مع التوجهات
والإختيارات السياسية والإقتصادية
والاجتماعية للبلاد.

وبخصوص موضوع الندوة اشار
إلى أن إعداد النصوص القانونية
يتطلب دعم وتفعيل مختلف الآليات
معتبرا مشاريع القوانين هي ترجمة
للسياسات الملائمة التي تتماشى
مع التطورات التي يعرفها العالم.

وأوضح الوزير أن رهانات الجزائر
المستقبلية في مواجهة تحديات
العولمة تتطلب التزويد بالمعرفة
لمواصلة تجسيد مختلف
الإصلاحات التي يبادر بها رئيس
الجمهورية السيد عبد العزيز
بوتفليقة

ومن جانبه، أكد مدير الدراسات

دور البرلمانات في تنمية مجتمع المعلومات

شارك السيد حرز الله محمد الصالح، عضو مجلس الأمة في اجتماع حول دور البرلمانات في تنمية مجتمع المعلومات المنعقد بروما (إيطاليا) يومي 03 و 04 مارس 2007. ناقش المشاركون خلال الاجتماع المواضيع التالية:

- الفاعلون السياسيون ومجتمع المعلومات،
- التعاون الدولي، الديمقراطية ومجتمع المعلومات،
- فعالية البناء المؤسساتي لحكم مجتمع المعلومات،
- أثر مجتمع المعلومات على الاقتصاد،
- حماية الحقوق ومجتمع المعلومات.

للعلم فالاجتماع منظم من طرف غرفة النواب الإيطالي بالتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

الاجتماع الأول للبرلمان العربي الانتقالي لسنة 2007

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي في الاجتماع الأول للبرلمان العربي الانتقالي لسنة 2007 بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة (مصر) خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 10 مارس 2007.

حيث أقيمت جلسة عامة للبرلمان، كما اجتمع المكتب واللجان الأربعة الدائمة للبرلمان. أما المواضيع التي تمت دراستها فهي مواضيع تقنية وإجرائية بالإضافة إلى مناقشة التقارير المرسله من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الأوضاع في دارفور وأوضاع اللاجئيين الدارفوريين على الحدود التشادية وكذا تقارير وفود البرلمان إلى هذه المنطقة .

الندوة العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة القوانين الخاصة بالتسهيلات المقدمة للمعاقمين

شارك السيد حمود شايد، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني في الندوة العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة المنعقدة بصنعاء (اليمن) يومي 21 و 22 مارس 2007 حول "القوانين الخاصة بالتسهيلات المقدمة للمعاقمين"، تناول المشاركون خلالها:

- أهمية تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقات ضمن عملية تكافؤ الفرص في كافة المجالات،

- طرح برامج عمل لتمكين الأفراد من الوصول إلى البيئة الطبيعية،
- اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات والوسائل الإتصال.

للعلم فإن الندوة من تنظيم مجلس الشورى اليمني بالتعاون مع صندوق تأهيل ورعاية المعاقمين وبالتنسيق مع لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

واقع وتحديات الإصلاح في العالم العربي في ندوة برلمانية إقليمية

شارك السادة عضوا مجلس الأمة بدر الدين سالم ، نائب رئيس مجلس الأمة وإبراهيم بولحية عضو مجلس الأمة ورئيس الشعبة الجزائرية في مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، في الندوة البرلمانية الإقليمية حول "الأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية: الواقع وتحديات الإصلاح في العالم العربي"، المنعقدة بالرباط (المغرب) يومي 28 و 29 مارس 2007، بمشاركة عدة مختصين وخبراء.

ناقش المشاركون مواضيع عدة من أهمها:

- 1 حقوق وواجبات النائب (البرلماني) في المجالس التشريعية العربي، ودراسة مقارنة الأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية،
- 2 البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين (دليل الممارسة الجيدة)
- 3 الأنظمة الداخلية والرقابة الفعالة،
- 4 دور الأنظمة الداخلية في تشجيع المشاركة والتعددية السياسية والمساهمة في الديمقراطية الداخلية للمجلس التشريعية العربية.
- 5 عرض بعض التجارب في مجالات إصلاح الأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية.

للعلم فإن الندوة من تنظيم الإتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع مجلس النواب المغرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من 29 أبريل إلى 04 ماي 2007. وتناقش هذه الدورة خاصة الاحتباس الحراري للأرض عشرة أعوام بعد كيوتو، ومسألة ضمان الاحترام والتعايش السلمي بين جميع الطوائف والمعتقدات الدينية في عصر تسوده العولمة. بالإضافة إلى نقاط أخرى منها:

- توفير فرص العمل وأمن العمل في عصر العولمة،
- تعزيز التنوع والمساواة في الحقوق من خلال معايير ديمقراطية وانتخابية عالمية.

شارك وفد من مجلس الأمة، يتكون من السيدات والسادة:

- زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة،
- أحمد بلعالية، نائب رئيس مجلس الأمة،
- صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج،
- زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة،
- حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة.

في اجتماعات الجمعية 116 والدورة 180 للمجلس المدير للإتحاد البرلماني الدولي في بالي بإندونيسيا، في الفترة

التعايش
السلمي
للطوائف
والمعتقدات



المجلس التشريعي الفلسطيني يصادق على حكومة الوحدة الوطنية

صادق المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الخاصة التي عقدها يوم 17 مارس 2007 على حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي عرضها رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية.

وذكر رئيس المجلس التشريعي بالإنباء أحمد بحر بعد إجراء التصويت على منح الثقة أن 83 نائبا صوتوا مع الحكومة ومنحوها الثقة فيما اعترض 3 نواب من بينهم نائبان من الجبهة الشعبية التي قاطعت المشاركة في الحكومة وبذلك فإن حكومة الوحدة منحت لها الثقة بالغالبية المطلقة.

وينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية أنه لحصول الحكومة على نيل الثقة يجب موافقة سبعة وستين من نواب المجلس التشريعي البالغ عددهم 132.

يذكر أن إسرائيل تعتقل ستة وثلاثين (36) نائبا ينتمي غالبيتهم إلى حركة حماس ومن بينهم الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعادت والقيادي في حركة فتح مروان البرغوثي.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن عدد الحضور لجلسة المجلس التشريعي الخاصة بمنح الثقة هو 89 نائبا وان هناك أربعة نواب تغيبوا بعذر و 41 نائبا مخطوفون من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وبذلك يكون النصاب قانونيا.

وقد لقي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ترحيبا دوليا من بينها مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج ومنظمة المؤتمر الاسلامي وبالمقابل أعربت بعض الأطراف كالولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل عن رفضها التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة ما لم تقبل هذه الأخيرة بشروط المجتمع الدولي ومنها الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. كما حذرت إسرائيل من استئناف المساعدات الدولية المجمدة منذ سنة إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بين حركتي حماس وفتح.

وطالب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس خلال انعقاد هذه الجلسة بإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من قبل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منذ أن تولت حركة المقاومة الاسلامية "حماس" رئاسة الحكومة في مارس 2006.

ويأتي تشكيل الحكومة الجديدة تنفيذًا لاتفاق مكة الموقع بين حركتي فتح وحماس في الثامن فيفري الماضي الذي نص على وقف الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

الولايات المتحدة الأمريكية



لوح البيت الأبيض يوم 22 مارس 2007 باستخدام حق الاعتراض (الفيتو) الممنوح للرئيس بوش ضد أي قرار صادر عن الكونغرس قد يكون من شأنه تقييد يد الجيش الأمريكي في العراق.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض توني سنو في لقاء مع الصحافيين أن "مشروع قانون المخصصات الإضافية للطوارئ المقرر صدوره من مجلس النواب سيواجه فيتو من الرئيس بوش إذا كان سيقيد أيدي القادة العسكريين الأمريكيين في العراق". ووصف سنو مشروع القانون بأنه "معيب بشكل كبير ويعد تشريعا سيئا" معتبرا انه "يقيد أيدي القادة العسكريين عبر تخويل السياسيين المسؤولية عن أشياء ينبغي تحديدها على الأرض مثل جدول انتشار الجنود وفترة بقائهم وهو ما يسلب القادة الميدانيين القدرة على الاستجابة بشكل سريع ومرن للواقع المتغير على الأرض". وقال أن المشروع من شأنه أن يسحب القوات الأمريكية من العراق بغض النظر عن الظروف الميدانية بناء على جدول زمني مسبق يقرره أعضاء الكونغرس معتبرا أن مثل هذا الإجراء يمثل بوصفه للفشل ويسمح ضمن أشياء أخرى للعدو بتبني إستراتيجية قائمة على الانتظار لحين خروج القوات الأمريكية كما يرسل إشارات خاطئة إلى حلفاء الولايات المتحدة".

وأضاف أن المشروع ينص على إلزام القوات العراقية بجدول زمني ويلوح بالتخلي عنها في وقت تحاول فيه بلاده بناء قدرات تلك القوات

البيت الأبيض يلوح بالفيتو ضد أي قرار للكونغرس بشأن انسحاب عسكري من العراق

المخصصة للجنود في العراق بينما ينعم أعضاء الكونغرس بإجازاتهم.

وشدد على أن دعم القوات الأمريكية يتطلب إرسال مخصصات مالية تحتاجها في الوقت المناسب مشيرا إلى أن مجلس الشيوخ يخطط أيضا للنظر في مشروع القانون نفسه.

وكان الرئيس بوش قد تبني مطلع العام الحالي إستراتيجية جديدة في العراق تضمنت زيادة عدد القوات الأمريكية العاملة هناك بواقع 21 ألفا و 500 جندي لتصل إلى أكثر من 153 ألفا ما أطلق ردود فعل غاضبة لاسيما لدى الحزب الديمقراطي الذي يهيمن على الكونغرس بمجلسيه.

لتمكينها من تولي المسؤولية في النهاية.

واعتبر أن خطة الكونغرس تضعف جهود أمريكا لتحقيق السلام بالعراق كونها تقلص الأموال المخصصة لتعزيز الديمقراطية بواقع 40 مليون دولار والمبالغ الموجهة لبناء قدرات الحكم المحلي هناك بواقع 100 مليون دولار والمبالغ المخصصة لبرامج التوظيف هناك بواقع 30 مليون دولار وتقليص ميزانية فرق إعادة الاعمار المحلية بواقع 33 مليون دولار وميزانية برامج حكم القانون بواقع 20 مليون دولار.

وقال سنوان "الكونغرس سيبدأ إجازة الربيع في الثاني من الشهر المقبل ولن يلتئم مجددا قبل 16 ابريل ما من شأنه أن يؤدي إلى نفاذ المبالغ



البرلمان الاوروبي يوافق بالاغلبية على رفع الحصار المضروب على الفلسطينيين

وافق البرلمان الأوروبي بالأغلبية المطلقة يوم 22 مارس 2007 على لائحة أعدتها لجنة الشؤون الخارجية الأوروبية تطالب فيها برفع فوري للحصار السياسي والمالي الأوروبي المفروض على الفلسطينيين. وحظيت هذه اللائحة على دعم المجموعة الاشتراكية ومجموعة الخضر والمجموعة الليبرالية ومجموعة اليسار الموحد في ما عارض اللائحة نواب اليمين المحافظ.

و تأتي هذه الموافقة اثر التقرير الذي أعدته بعض الهيئات الأوروبية التابعة لمنظمات إنسانية إذ نقلت صورة قاتمة بشدة للوضع في الأراضي الفلسطينية بسبب الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

وكانت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي وجهت رسالة إلى رؤساء الحكومات الأوروبية قبل قمتهم

الخارجية عن أي تأثير إسرائيلي أو أمريكي عليها.

يذكر أن القمة الأوروبية التي عقدت بالمانيا في 25 من مارس هي لإحياء الذكرى الـ 50 لإنشاء الاتحاد الأوروبي.

التي عقدت في 25 من شهر مارس في ألمانيا طالبتهم فيها بضرورة اتخاذ قرار سياسي سريع برفع الحصار عن الفلسطينيين واتخاذ كافة الإجراءات العملية التي تضمن تحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما دعت اللجنة في رسالتها إلى ابتعاد السياسة الأوروبية

كندا

فوز الليبراليين في الانتخابات التشريعية بمقاطعة كيبك



فاز الحزب الليبرالي الكندي بقيادة رئيس الوزراء جان شارييه في الانتخابات التشريعية في كيبك بفارق ضئيل إلا انه فقد الأغلبية في برلمان المقاطعة الناطقة بالفرنسية.

وذكر راديو كندا الدولي أن حكومة كيبك المقبلة ستكون حكومة أقلية لأول مرة منذ أكثر من مئة عام وسيشكلها الحزب الليبرالي.

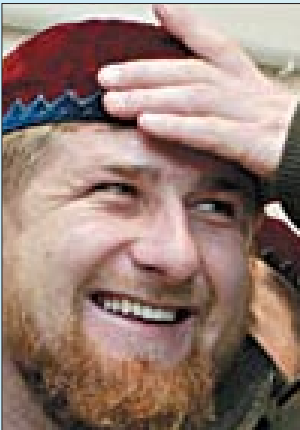
وتنافس في الانتخابات ثلاثة أحزاب رئيسية هي الحزب الليبرالي وحزب العمل الديمقراطي والحزب الكيبكي الاستقلالي الذي جاء في المركز الثالث. وحصل الحزب الليبرالي على 46 مقعدا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 125 مقعدا أما حزب العمل الديمقراطي فحصل على 42 مقعدا

مستقلة في إقليم كيبك ذي الغالبية الناطقة بالفرنسية وحزب الليبراليين الذي يؤيد بقاء الإقليم جزءا من كندا.

والحزب الكيبكي الاستقلالي 37 مقعدا. يذكر أن هذه الانتخابات عادة ما تشهد منافسة قوية بين حزب كيبك الاستقلالي الذي يدعو إلى إقامة دولة

الشيشان

برلمان الشيشان يوافق على تعيين قديروف رئيسا لجمهورية



بمنصب نائب وزير العدل في الحكومة الروسية.

وترى موسكو أن قديروف قد أعاد الاستقرار إلى الشيشان، بيد أن منظمات حقوقية روسية ودولية تتهم الفرقة العسكرية التي كان يقودها بارتكاب عمليات قتل واختطاف في هذا البلد. كما يرى أغلب المحللين أن روسيا تراهن على قدرة الرئيس الجديد على إبقاء جانب كبير من المسلحين الشيشان تحت السيطرة.

يذكر أن أحمد قديروف والد رمضان قديروف كان رئيسا للشيشان قبل أن يتم اغتياله عام 2004.

وافق البرلمان المحلي الشيشاني يوم 02 مارس 2007 خلال جلسة استثنائية بالأغلبية على تعيين رمضان قديروف رئيسا لجمهورية الشيشان.

وقد أوردت وكالة أنباء ريا نوفوستي الروسية أن 56 نائبا من أصل 58 وافقوا على تعيين قديروف.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد اقترح تعيين رمضان قديروف البالغ من العمر 30 عاما رئيسا لهذه الجمهورية القوقازية.

وقد تولى قديروف منذ 15 فيفري الماضي الرئاسة بالوكالة في الشيشان بعد استقالة علي ألخانوف عقب تعيينه

حزب الوسط يفوز بالانتخابات التشريعية



أظهرت النتائج الرسمية النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 18 مارس 2007 في فنلندا فوز حزب الوسط الذي يتزعمه رئيس الوزراء ماتي فانهانن متقدما بفارق بسيط على المحافظين. وذكرت وكالات الأنباء أن حزب الوسط حصل على 23,1 في المائة من الأصوات بـ 51 مقعدا في البرلمان (ناقص 4 نواب مقارنة مع انتخابات 2003) من أصل 200 نائب في البرلمان الفنلندي.

كما حصل حزب التحالف الوطني (محافظون) على 22,3 في المائة بـ 50 نائبا (زائد 10 نواب بالنسبة لانتخابات 2003). ومن جهته انهزم الحزب الاشتراكي الديمقراطي إذ حصل على 21,1 في المائة من الأصوات (45 مقعدا) حيث كان هذا الحزب منذ 1962 إما متصدرا لنتائج الانتخابات وإما في المرتبة الثانية.

ومن جانبهم يشكل الوسط والاشتراكيون الديمقراطيون مع حزب الناطقين بالسويدية الأغلبية الحاكمة (وسط يسار) في فنلندا منذ عام 2003. ويتوقع المحللون السياسيون أن تتشكل الحكومة المقبلة من تحالف بين الوسط واليمين.

أوكرانيا



البرلمان يعترض على قرار حله



تصاعدت الأزمة السياسية في أوكرانيا بعد قرار رئيس أوكرانيا فيكتور يوتشينكو بحل البرلمان في خطاب متلفز مساء يوم 02 أبريل 2007 ، حيث رفض البرلمان القرار واعترض على المرسوم الذي أصدره الرئيس الأوكراني القاضي بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة يوم 27 ماي المقبل.

وذكرت مصادر إعلامية أن البرلمان الذي تهيمن عليه أغلبية موالية لروسيا عقد جلسة استثنائية للبرلمان صوت 262 نائبا من أصل 450 على طلب رفع القضية إلى المحكمة الدستورية خلال مهلة خمسة أيام لتتظر في شرعية المرسوم الرئاسي بحل البرلمان. وخلال نفس الجلسة صوت 261 نائبا لصالح قرار يحل اللجنة الانتخابية المركزية ويمنع تمويل انتخابات تشريعية مبكرة كما أمر الرئيس. وجاء في القرار الذي صوت عليه النواب الأوكرانيون أن المرسوم الرئاسي لحل البرلمان "لا قيمة شرعية له" وأنه "خطوة نحو القيام بانقلاب ويجب ألا يطبق".

من جانبه دعا رئيس الوزراء الأوكراني فيكتور يانكوفيتش الموالى لروسيا الرئيس فيكتور يوتشينكو الموالى للغرب إلى إلغاء مرسوم حل البرلمان وذلك خلال اجتماع

للرئيس عن أحزابهم لينضموا إلى الائتلاف الحاكم بقيادة رئيس الوزراء فيكتور يانكوفيتش ليجعله اقرب أغلبية.

x يشار أيضا إلى أن رئيس الوزراء ورئيس أوكرانيا يوشينكو يجريان حاليا مشاورات لإيجاد مخرج للأزمة لم يعلن بعد نتائجها وفي مقابل ذلك تنظم يوميا مظاهرات أمام البرلمان لأنصار رئيس الوزراء قادمين من كل أنحاء البلاد لمطالبة الرئيس بالعمل على تهدئة الوضع وإقرار السلم .

طارئ للحكومة ليلة نفس اليوم الذي تم فيه إصدار مرسوم حل البرلمان. في مقابل ذلك أكد وزير الدفاع أناتولي غريسينكو أن الجيش سيطيع أوامر رئيس البلاد وقال خلال اجتماع الحكومة إن "القوات المسلحة ستنفذ أوامر قائدها العام" وهو عمليا يوتشينكو بموجب الدستور.

يذكر أن الاضطرابات السياسية الحالية في أوكرانيا نشبت شهر مارس الماضي عندما انشق 11 مشرعا من الفصائل الموالية

العدد الخامس عشر من مجلة «الفكر البرلماني»



وقد نالت الندوة الفكرية التي نظمها مجلس الأمة 06 و07 نوفمبر 2006 حول "البرلمان و المجتمع المدني" الحيز الأوفر حيث خصص ركن المنبر البرلماني للكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الأمة خلال أشغال افتتاح الندوة بالإضافة إلى تدخلات المشاركين فيها.

أما ركن الدراسات والبحوث البرلمانية فقد تعددت موضوعاته، منها من تطرق "للقابة البرلمانية" ومنها من تناول "أنون الوقاية من الفساد ومكافحته" كما نشرت المجلة راسة للدكتور محمد سليم قلاله -أستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر بعنوان "الاتصال في البرلمان" كان قد قدمها خلال اليوم الدراسي الذي نظمه مجلس الأمة حول الاتصال في البرلمان وعلاقة البرلمان بوسائل الاتصال بتاريخ 11 ديسمبر 2006

كما خصص ركن من الفكر البرلماني الدولي لنشر استنتاجات وتوصيات الملتقى الدولي حول "القانون والعدالة تحت مجهر البرلمانات" الذي انعقد بجنيف في الـ 27 سبتمبر من السنة الماضية

وبدوره خصص ركن الوثائق البرلمانية لنشر توصيات المؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي انعقد بالجزائر سنة 2004 حول الحكم الراشد.

أما رسالة مجلس الأمة لهذا العدد فقد تناولت موضوعا مهما ومعاصرا باعتباره يتعلق بقضية مسؤولية النظام الرقابي الوطني في حماية المصلحة العامة من الفساد.

السؤال الشفوي والكتابي : في

"ملتقى المؤسسات"



تناولت "ملتقى المؤسسات" (مجلة تصدر عن وزارة العلاقات مع البرلمان) في عددها الثالث الندوة التي نظمتها الوزارة "السؤال الشفوي والكتابي كآلية من آليات الرقابة البرلمانية"، حيث تضمنت مداخلات المشاركين بما فيها كلمة الإفتتاحية للسيد عبد العزيز زباري، وزير العلاقات مع البرلمان.

للتذكير فإن مجلة مجلس الأمة في عددها 25 كانت قد غطت موضوع الندوة في حينه وأبرزت أهم محاور المداخلات التي قصدت في مجملها إلى تفعيل هذه الآلية الرقابية انطلاقا من التجربة الجزائرية التي أثبتت كما قال وزير العلاقات مع البرلمان السيد عبد العزيز زباري، "صعوبة تحقيق هذا التمييز بين السؤالين ولهذا أرادت وزارة العلاقات مع البرلمان من خلال تنظيم هذه الندوة، الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، من أجل إرساء قواعد وتدابير تخص هذه الآلية".



معرض الإذاعة الوطنية بمقر مجلس الأمة





المصالحة الوطنية..
الطريق إلى المستقبل